جامعة قطر

مكتبة المنهج
قسم الدوريات

حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

غير مصرح بأعارتة من المكتبة

العدد التاسع
١٤٠٦ هجرية - ١٩٨٦ ميلادية

العمل الاجتماعي في إطار النظام العربي المعاصر
الآليات والاستراتيجية

الدكتور محمود فهمي الكردي
أستاذ بقسم الإجتماع

مقدمة

يبدو أن هموم « الانسان العربي المعاصر » قد تفاقمت بشكل ملحوظ وحاد للدرجة التي جعلته يفتش جاهداً وباصرار عن كل الحلول التي تصرف بعضاً من هذه الهموم ، أو تخفف من ولايلاتها على الأقل . وهو في هذه المحاولة لم يتجاهل - بطبيعة الحال - الرؤي النظرية المتعددة التي افرزتها المداخل المعرفية . ويقيناً فإن الإنسان العربي الفرد ، أو حتى بانتمائه إلى مجتمعه المحلي المحدود غير قادر - وحده - على احداث التغيير المستهدف والمطلوب ، ذلك أن « المسألة العربية » لم تعد مسألة محلية محدودة تهم كل مجتمع على حدة ، وإنما صارت موضوعاً ينبغي أن يدرس على مستوى شامل - متكامل يشارك في صنعه وصياغته كل مجتمع عربي ليكون في التصور النهائي أصدق وأقرب إلى الواقع .

وقد انبثق مفهوم « العمل الاجتماعي » من واقع المشكلات المجتمعية وذلك ضمن مفاهيم أخرى عديدة ظهرت لتعكس هذا الواقع وتعبر عنه . ويعني ذلك

المفهوم بدراسة النشاط القائم بالمجتمع أيا كانت تشكلاته أو صوره والذي يشارك به الفرد في تنمية مجتمعه مشاركة تستند إلى وعي بحجم هذا النشاط وفعّاليته ونتائجه .

ولما كان هذا المفهوم يعكس أسلوباً فعّالا لتنمية المجتمعات فقد استهدفنا دراسته في هذه الورقة البحثية الموجزة محاولين التعرف على امكانية تطبيقه على المستوى العربي ، وتقويم دوره في حل المشكلات المجتمعية ، وتحليل جوانب علاقته بمسألة التنمية ، وتحديد كيفية الافادة منه باعتباره أسلوباً لضبط مسارات التغير الاجتماعي والتحكم فيها .

ولن تكون معالجتنا لقضية العمل الاجتماعي بشكل جزئي مبتور وإنما سوف نناقشها في ضوء إطار عام يتجسد في رؤية استراتيجية عربية شاملة تجمع الجوانب السياسية إلى الأخرى الاقتصادية وتضيف ذلك إلى المتغيرات الاجتماعية والثقافية .

وكن نتمكن من تحقيق ذلك الهدف فقد اقترحت نقاط رئيسة خمس نوقشت من خلالها أهم عناصر الدراسة ومتغيراتها وذلك على النحو التالي :

الأولى : العمل الاجتماعي العربي المشترك من حيث : المفاهيم ، والدعائم :

تعرف في هذه النقطة على موضوع العمل الاجتماعي وهدفه (ويتجسد في الإنسان العربي) ، ونناقش الواقع باعتباره محور العمل الاجتماعي ومجاله ، ونشير إلى أهم مقومات العمل الاجتماعي وآلياته (وذلك في ضوء فكرة التكامل) ، ونختم هذه النقطة بدراسة خصائص العمل الاجتماعي ومتطلباته .

الثانية : استراتيجية التنمية الاجتماعية ، والعمل الاجتماعي العربي المشترك :

ونعالج في هذه النقطة مقومات الاستراتيجية وتحليل دعائمها ، ونستوضح العلاقات بين قطاعات التنمية وأسلوب العمل الاجتماعي ، ونناقش أهمية هذا الأسلوب بالنسبة للفئات الاجتماعية على اختلافها .

الثالثة : الرؤية الاستراتيجية ، وقضايا العمل الاجتماعي :

فقبل طرح بعض القضايا نمهد بمعالجة مسألة التكامل المفقود بين التصور الاستراتيجي والواقع الاجتماعي ، ثم نتخير ثلاث قضايا أساسية ترتبط بالرؤية الاستراتيجية للمجتمع العربي من جانب ، وبأسلوب العمل الاجتماعي من جانب آخر وهي قضايا : السكان ، والانتاج ، والأمية .

الرابعة : المتطلبات الأساسية للعمل الاجتماعي العربي المشترك :

فنبدأ هذه النقطة بمناقشة فكرة الخصوصية التاريخية ، والجغرافية ، والحضارية للمجتمع العربي ، ثم نشرع في تحديد تلك المتطلبات التي تتجسد في : الاعتبارات السياسية ، والضغوط الاقتصادية ، والقيود الاجتماعية ، والمؤثرات الثقافية ، والانتماء والمشاركة ، والوعي .

الخامسة : الاسهامات المطلوبة من الأقطار العربية لتحقيق عمل اجتماعي عربي فعّال :

ونطرح في هذه النقطة الحدود الدنيا من المتطلبات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، ثم نتعرف على الجهاز المؤسسي المسئول عن انجاز العمل العربي ، وفي النهاية نناقش مسألة التكامل بين المشروعات الاجتماعية والاقتصادية في ضوء دراسات الجدوى .

أولاً : العمل الاجتماعي العربي المشترك : المفاهيم ، والدعائم :

نكاد لا نصادف دراسة اجتماعية تطبيقية إلا وتعرضت بشكل مباشر ، أو غير

مباشر ، إلى مصطلح العمل الاجتماعي Social Action فقد سعى بعض هذه الدراسات إلى تحديد معناه ومضمونه ، وتصور مظاهره ومجالاته ، واقتراح أساليبه ومناهجه ، وتحليل نتائجه وآثاره فضلاً عن تبني سياسات وخطط للنهوض به وتطويره .

ومهما كان اهتمام أية دراسة منصرفاً إلى ابراز بعد - أو أكثر - من هذه الأبعاد ، فإنها بالضرورة في حاجة إلى الاشارة - ولوبشكل تصوري - للمقصود بهذا المصطلح وبخاصة أنه قد استخدم استخداماً شائعاً في العقدين الأخيرين وتعرض لكثير من الجدل والمناقشة الأمر الذي يحتاج معه إلى تنقيته مما أصابه من خلط وتشويش .

وبصرف النظر عما إذا كان العمل الاجتماعي « عربياً » أوغير عربي ، فإنه ينبغي اقتراح تعريف له يتسق مع مقوماته ودعائمه ، في ذات الوقت الذي لا يخرج فيه عن الاستخدام الاجرائي له في حدود هذه الدراسة الموجزة .

وترتيباً على ذلك فإن **العمل الاجتماعي** هو :

« النشاط القائم بالمجتمع أيا كانت تشكلاته أو صوره (سياسية أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية) والذي يشارك به الفرد في تنمية مجتمعه مشاركة تستند إلى وعي بحجم هذا النشاط وفعاليته ونتائجه ، كما تعتمد على درجة المصلحة التي يتوقع أن يحققها الفرد - أو طبقته الاجتماعية - من بذل ذلك النشاط الذي يتجسد في عديد من المشروعات الاجتماعية والاقتصادية ، ويمارس من خلال بعض المؤسسات السياسية » .

ويعكس التحليل المبسط لهذا التعريف الاجرائي المقترح بما تضمنه فكرة « العمل الاجتماعي » من حيث شمولها وتكاملها فهي ليست قاصرة على المجال الاجتماعي وحده وإنما تشارك في صياغتها كافة المجالات الأخرى . كما يعد

العنصر البشري متغيراً حيوياً وأساسياً في صناعة العمل الاجتماعي وصياغته . « فالإنسان » هو المتغير الحاسم الذي يبذل هذا النشاط ، وإليه أيضاً تعود نتائجه ، فضلاً عن أنه يمثل في ذات الوقت مجال المشكلات التي تصيب هذا النشاط ، كما أنه العنصر الفعال الذي يبحث لهذه المشكلات عن حلول .

ويضيف لنا هذا التعريف توضيحاً بأن العمل الاجتماعي لا يتم في فراغ وإنما تجسده مجموعة من المشروعات الاجتماعية والاقتصادية ، كما تلعب المؤسسات السياسية دوراً حيوياً في تحديد مضمونه وضمان فعاليته .

خلاصة القول أن « الانسان » هو موضوع العمل الاجتماعي وهدفه ، ومنه تستمد الوسائل والأساليب اللازمة لانجازه . أما المقومات الأخرى والدعائم المشكلة لفكرة العمل الاجتماعي فتنبثق من علاقة هذا الانسان بمجتمعه ، ومحاولاته المستمرة للسيطرة على بيئته حيث يتعامل مع كل المتغيرات المادية والمعنوية المكونة لها بغية الافادة منها لتحسين نوعية حياته .

ويدور العمل الاجتماعي حول محور أساسي يستمد منه فعاليته ، ويضمن بالاعتماد عليه نجاحه في تحقيق أهدافه ومتطلباته . . ذلك هو « الواقع الاجتماعي » للاطار المجتمعي الذي يمارس فيه . فهو - أي العمل الاجتماعي - يستند في البداية إلى رؤية وصفية شاملة - قدر الامكان - للواقع الاجتماعي تضم كافة الأنساق والنظم والظواهر السائدة فيه . فمن خلالها يمكن التعرف على « الآليات » التي تحرك المجتمع وتعطي لنشاط أفراده المعنى والمضمون ، فضلاً عما تتيحه هذه الرؤية الوصفية من إمكانية تناول البعد التاريخي الذي يشارك حتماً في صياغة الأبنية الاجتماعية ، والهياكل الاقتصادية ، والنظم السياسية التي يتعرض لها المجتمع خلال فتراته التاريخية المتلاحقة .

غير أن العمل الاجتماعي لا يكتفي بهذه العملية الوصفية التي يتم بمقتضاها رصد الظواهر الناشئة بالمجتمع وتتبعها في السياق التاريخي لها ، وإنما

يتبع ذلك بعملية تحليل وتفسير لهذه الظواهر . وهنا يلجأ القائمون بالعمل الاجتماعي إلى استعارة كافة المداخل المعرفية (سسيولوجية كانت أو اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك) وتطويعها بحيث يمكن استخدامها في تحليل الظواهر السائدة وتفسيرها . فقد تكون الظاهرة اجتماعية في تصورها العام والشكلي ولكنها تستند بصورة رئيسية إلى ركائز اقتصادية ولا يمكن أن تفسر في غيبة عنها ، وقد تتخذ شكلاً سياسياً ولكنها ترجع في الأصل إلى جذور ثقافية تضرب إلى أعماق المجتمع . . وهكذا فإن التناول الشامل للظواهر المجتمعية - بصرف النظر عن الشكل الظاهر الذي تتخذه - هو أقرب التصورات الصحيحة لفكرة العمل الاجتماعي . وغني عن البيان أن عمليات : الوصف ، والتحليل ، والتفسير تصير فارغة المعنى - في مجال العمل الاجتماعي - إن لم تقترن بمحاولة تصورية جادة في البحث عن علاجات للظواهر المناهضة للعمل الاجتماعي سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية . ومن المنطقي أن تؤدي عملية الوصف الجيد والشامل ، إلى تحليل دقيق ومتكامل ، وإلى تفسير واقعي وصادق ، ويقود ذلك كله إلى صياغة تصور سليم ومتسق مع كل العمليات السابقة .

وترتبط فكرة العمل الاجتماعي بقدرة المجتمع على استخدام طاقاته المادية والبشرية وترشيدها سعياً وراء تحقيق أهداف المجتمع . فكلما كان هذا الاستخدام أمثلا ازدادت فعالية العمل الاجتماعي وأضحى قادراً على انجاز مستهدفاته عن طريق الاستيعاب الكامل لتلك الطاقات . كما أن العمل الاجتماعي الجيد يستطيع بكفاية أن يؤثر على تحقيق درجة استفادة قصوى من هذه الطاقات . وإذا كانت الطاقات المادية هي الموضوع الذي تحاول جهود العمل الاجتماعي استغلاله والافادةمنه ، فإن الطاقات البشرية تمثل العنصر الفاعل الذي تعتمد عليه هذه الجهود ، وتجسد في ذات الوقت النتيجة المتوقعة والمستهدفة ، فهذه الطاقات تعد وسيلة وهدفاً في الوقت نفسه . وتؤكد بعض الدراسات[1] التي أجريت في نطاق العمل الاجتماعي أن المقومات الأساسية التي تعتمد عليها الخطط التنموية لابد أن تشير - فيما تشير - إلى الأساليب التي

تعتمد عليها الخطط التنموية لابد أن تشير - فيما تشير - إلى الأساليب التي ينتهجها العمل الاجتماعي للاستفادة من الطاقات المجتمعية بشقيها : المادي ، والبشري ، وإلى مجالات التفاعل المفترض قيامها بين تلك الأساليب من جانب ، وبينها وبين الأهداف المجتمعية من جانب آخر .

ورغم أن السمة التلقائية تعد واحدة من السمات المميزة لفكرة العمل الاجتماعي إلا أن صياغة هذه الفكرة بصورة علمية وعملية أمر يحتاج إلى القصد والتوجيه ، فضلاً عن التنظيم والتخطيط . فهذه كلها سمات وخصائص تخرج العمل الاجتماعي من نطاق العفوية حيث تكون النتائج غير مضمونه إلى أطار الاستهداف حيث تكون العوائد محسوبة ومضبوطة .

ومن غير شك فإن تخطيط العمل الاجتماعي عملية لا تتم في فراغ وإنما تستند إلى مجموعة من المقومات والركائز ، وتعتمد على عدد من الآليات التي تحدد حركتها واتجاهها . ومن المنطقي أن تتوحد المقومات مع الآليات لتتبلور في النهاية في عناصر رئيسية يصعب فهم فكرة العمل الاجتماعي بدون حصرها وتحليها ويمكن ايجاز هذه العناصر في نقاط رئيسية خمس :-

الأولى : تتعلق بحصر الموارد والطاقات المجتمعية المتاحة (سواء كانت مادية أو بشرية) وذلك للتعرف على مصادر ثروة المجتمع وإمكاناته حتى تتمكن الأجهزة التخطيطية من رسم تصوراتها المستقبلية وفق حجم هذه الموارد ونوعياتها من جانب وأساليب استخدامها والافادة منها من جانب آخر .

الثانية : ترتبط بمسألة تحديد الأولويات حيث لا تعد المشكلات المجتمعية على ذات الدرجة من الالحاح والأهمية الحيوية ، وإنما هناك « بعض المشكلات » لابد أن يبدأ المسئولون عن العمل الاجتماعي بالتفكير فيها ، ومنحها درجة من الأولوية أعلى بالمقارنة بغيرها من المشكلات الأخرى . وتحتاج هذه المسألة إلى دراسة وافية ومتكاملة لكافة القضايا التي يعاني منها المجتمع .

الثالثة : تهتم بتجسيد فكرة العمل الاجتماعي في صورة برامج ومشروعات مجتمعية قابلة للتنفيذ ، وترتبط بقائمة الأولويات التي سبق وضعها واقرارها . ومن الضروري في هذا الجانب أن تتصل المشروعات والبرامج المقترحة بالحاجة الحقيقية لأبناء المجتمع من ناحية ، وبمدى مشاركة هؤلاء في تنمية مجتمعهم عن طريق تقديم اسهاماتهم في هذه المشروعات من ناحية أخرى . وطبيعي أن تتكامل هذه المشروعات والبرامج مع النسق الكلي للمجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

الرابعة : تختص بمرحلة التنفيذ الفعلي لمشروعات وبرامج العمل الاجتماعي وهي مرحلة تتطلب تعبئة كافة الجهود المجتمعية كي تشارك في تنمية القطاعات التي تنتمي إليها هذه المشروعات . وتحاول برامج العمل الاجتماعي أن تساهم في حل المشكلات الواقعية الذي يعاني منها المجتمع لذا فهي تتصل - بصفة رئيسية - بالقطاعات الحيوية : الانتاجية ، والخدمية على حد سواء .

الخامسة : تتناول عملية متابعة تنفيذ برامج العمل الاجتماعي وفق الخطة الزمنية المرصودة لذلك بحيث يعد لهذه العملية جدول زمني يقابل الاحتياجات المستهدفة وبحسب مدى الانحراف عن تحقيق هذه الاحتياجات حتى يمكن تجاوزها في مرحلة تالية . أما عملية التقويم فتسير بشكل متواز مع عمليات المتابعة المستمرة وذلك لتقدير العناصر الايجابية ، والأخرى السلبية المشاركة في تنفيذ برامج العمل الاجتماعي ومشروعاته حتى يمكن تدعيم الأولى ، ومناهضة الثانية والوصول في النهاية إلى انجاز المستهدفات التي سبق اقرارها كاطار للعمل الاجتماعي .

ثانياً : استراتيجية التنمية الاجتماعية ، والعمل الاجتماعي العربي المشترك :

من المبالغة أن نعتقد بأن « التنمية الاجتماعية » مصطلح مستقل له مجاله

المحدد وأطاره المتكامل الذي يجعله منفصلاً عن المجالات التنموية الأخرى . وإنما الحقيقة أن التنمية الاجتماعية ما هي إلا تناول خاص للجانب البشري من عملية التنمية يركز عليه ، ويهتم بابراز تأثيراته على الجوانب الأخرى . فكما تعتني التنمية الاقتصادية بتحليل الجوانب المادية للتنمية ، ومثلما تفعل التنمية السياسية في اهتمامها بدراسة المتغيرات السياسية المؤثرة في تلك العملية ، نلحظ التنمية الاجتماعية معطية عنايتها الكبرى لدراسة الإنسان فهو الأداه التي يعتمد عليها في عملية التنمية ، كما أنه المستهدف منها في ذات الوقت ومن هنا كان موضوع التنمية الاجتماعية مجسداً في العنصر البشري .

ولا شك أن هناك مبررات عديدة دعت إلى ضرورة الاهتمام بهذا المجال بصورة مكثفة لعل أهمها : التطور المذهل الذي أنجزه الجانب الاقتصادي للتنمية (التنمية الاقتصادية) فيما يتعلق برصد كل الطاقات والامكانات المادية للمجتمع ، ومحاولة تحليل كافة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في حركة المجتمع سواء بصورة إيجابية أو سلبية ، فضلاً عن امكانية اخضاع أي مشروع اقتصادي لدراسات الجدوى التي تحسب بدقة مدى الافادة التي يحققها المشروع حاضراً ومستقبلاً . . وقد حدث ذلك في الوقت الذي لم تنم فيه دراسات التنمية الاجتماعية إلا بشكل بطيء للغاية ولا يستطيع ملاحقة تلك الخطوات المتسارعة في الدراسات الاقتصادية . ومن المبررات الأساسية التي ألحت بالعناية بهذا المجال أيضاً ذلك التقدم الذي أصاب وسائل العمل الاجتماعي وأساليبه الأمر الذي فرض ضرورة الاهتمام بتأصيل الجوانب النظرية حتى يستند العمل الاجتماعي إلى إطار مرجعي واضح يستمد منه دعائمه ، ويصحح بواسطته خطواته ، ويعدل اتجاهاته .

ومن المعلوم أن التعاون الدولي المركزي (أو الاقليمي) المتمثل في هيئات دولية تتبلور كل مهمتها في اخراج المجتمعات المتخلفة من عزلتها يعد مبرراً مقبولاً للاهتمام بمجال التنمية الاجتماعية[٢] .

ولعنا لا نتعسف حين نزعم بأن العلاقة بين التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي علاقة قوية وثيقة وتبادليه الاتجاه . وقد يكشف عن طبيعته هذه العلاقة التعريف الذي صاغه محي الدين صابر لمفهوم التنمية الاجتماعية حيث يقول بأنها : « أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على احداث تغيير حضاري في طريقة التفكير ، والعمل والحياة عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية بهذا الأسلوب إن لم يكن ذلك الوعي قائماً ، أو تنظيمه وتحريكه إن كان موجوداً . . ثم بدعوة أعضاء البيئة المحلية جميعهم إلى المشاركة في التفكير ، والاعداد ، والتنفيذ بالنسبة للمشروعات ، والبرامج الانمائية »[٣] .

والتنمية الاجتماعية وفق هذا التعريف تنبثق من تلك الفكرة التي كثيراً ما ذهب إليها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والتي مؤداها أن التنمية الاجتماعية لا تنجح ولا تحقق فعاليتها المطلوبة بدون اشراك أعضاء المجتمع في « التفكير » ، « والاعداد » ، « والتنفيذ » لمشروعات التنمية .

وإذا ما رجعنا إلى مقومات العمل الاجتماعي وآلياته سالفة الذكر ، فإننا واجدون ما يصدق هذه الفكرة ويدعمها بالصورة التي تجعل برامج العمل الاجتماعي وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية .

وتوافينا الأمم المتحدة بتعريف شامل للتنمية يحددها على أنها « مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية والقومية ، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية ، ولتساهم في تقدم البلاد »[٤] .

ويتضح من ذلك أن عملية التنمية - أياً كانت صورتها اجتماعية ، أو اقتصادية - يجب أن تعتمد على عنصرين أساسيين : الأول يتعلق بمساهمة الأهالي بأنشطتهم الجماعية والفردية التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم بصورة

إيجابية . وأما الثاني فيتصل بتقديم الخدمات الفنية والمادية من الحكومة أو الهيئات الدولية أو الأهلية لتشجيع هذه الجهود وإنجاحها .

ويقترب مفهوم التنمية بهذا المعنى من مفهوم العمل الاجتماعي إلى حد بعيد ، فكلاهما يهتم بتهيئة البيئة المحلية ، بشرياً وفنياً ومادياً كي تمارس بها الأنشطة التي تسهم في تغيير أنماط الحياة بها . ويعتقد الكثير من الباحثين أن العمل الاجتماعي يعد أداة فعالة ووسيلة معتمدة في تحقيق أهداف التنمية سواء كان مدخلها اجتماعياً ، أو اقتصادياً ، أو سياسياً .

وإذا كانت التنمية في نظر البعض لا تخرج عن كونها « برامج متعددة الأغراض » Multi-Purpose Programmes فإن فكرة العمل الاجتماعي هنا تكون أكثر ملاءمة من غيرها في اقتراح هذه البرامج وصياغتها في شكل يؤدي إلى تغيير صورة المجتمع الذي تقترح من أجله .

ولعل المقصود بتعدد أغراض هذه البرامج هو أنها لا تقتصر على النواحي المادية - الاقتصادية وحدها وإنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية والصحية (الخدمات عموماً) فضلاً عن الجوانب السياسية . فهذه البرامج ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية متعددة الجوانب .

ويساعد العمل الاجتماعي في هذا الصدد على تحقيق التجاوب مع الاحتياجات التي تعبر عنها الجماهير في المجتمعات - وبخاصة المحلية منها - باعتبار أن أفراد المجتمع أنفسهم هم الأقدر على تحديد احتياجاتهم ومطالبهم ، كما أنهم الأكثر فعالية في المشاركة والإسهام في البرامج التنموية القائمة والتي يستهدف منها تحسين نوعية الحياة بالمجتمع .

وبنظرة متفحصة لواقع مجتمعنا العربي يبدو مفهوم التنمية وقد صار شائعاً بصورة تسببت في غموضه أحياناً ، وميوعته أحياناً أخرى ، بل أن الأمر قد فاق

ذلـك للدرجـة التي تعددت رؤى التنمية وتصوراتها بتعدد المجتمعات العربية ذاتها . وليس الأمر قاصراً على المجتمعات العربية وحدها وإنما تنسحب هذه الظاهرة على كل مجتمعات العالم الثالث فرغم اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات إلا أنها اشتركت فيما بينها في مجال رؤية عملية التنمية . فالخلط ، والغموض ، والتشويش سمات تشابهت فيها تقريباً كل الدول الآخذة في النمو في نظرتها للتنمية . كما أن النتائج التي أسفرت عنها هذه العملية بتلك الدول قد تفاوتت بشكل واضح من مجتمع لآخر .

ومن المنطقي أن ترتبط « أساليب العمل المجتمعي » عموماً أياً كان مجالها (اجتماعياً ، أو اقتصادياً ، أو سياسياً) بفهم مضمون التنمية وبمدى استيعابه والنجاح في تطبيقه والحصول على نتائج مفيدة من جراء ذلك . فإذا كان هذا الفهم قائماً ، فإن تطويراً أكيداً سوف يحدث في برامج العمل المجتمعي بعامة (والاجتماعي منها بخاصة) والعكس دائماً هو الصحيح .

وتدفعنا الافتراضات السابقة إلى تناول الأوضاع الواقعية لمجتمعنا العربي وفحصها ومحاولة تقصي الدوافع والأسباب التي أدت إلى سيادة نمط معين للتنمية ، وإلى شيوع أساليب خاصة للعمل الاجتماعي تتسق (أولا تتسق) مع ذلك النمط . كما أن هذه الأوضاع تفرض علينا دراسة النتائج - الإيجابية أو السلبية - التي نجمت عن ممارسة ناجحة (أو غير موفقة) لأساليب العمل الاجتماعي .

ولو صارت الأوضاع الحالية لمجتمعنا العربي واضحة ، وبخاصة في مجال التنمية والعالم الاجتماعي ، لأغرانا ذلك على متابعة الأمر وتصوره في ضوء منظور مستقبلي يحاول رؤية أساليب أفضل للعمل الاجتماعي تعتمد على افتراضات - بعضها نظري وبعضها الآخر واقعي - تختبر جميعاً في إطار مجتمعي متكامل .

ومن العسير على أي دارس لقضية العمل الاجتماعي وبخاصة إذا ارتبطت

بإطار التنمية في مجتمع ما أن يفصل عنها ما يحيطها من تغيرات سياسية ، أو تكنولوجية ، أو اقتصادية ، وما يتعرض له النسق القيمي من تحولات أساسية ترتبط بصفة رئيسية بالبناء الاجتماعي القائم . فهذه كلها مقومات ودعائم لا تستقيم أية دراسة لتلك القضية بدون الاعتماد عليها[٤] .

ولا نستطيع أن نغفل الأرضية المشتركة للواقع العربي فهي التي تساعد على صنع استراتيجية ملائمة لهذا الواقع ، وتؤدي بالتالي إلى صياغة أساليب مناسبة لإخراج هذه الاستراتيجية إلى حيز التنفيذ بحيث لا يصير هناك انفصال بين عناصر استراتيجية قد تكون ملائمة ، وأساليب عمل اجتماعي قد تكون غير مناسبة . وإذا كانت أدبيات التنمية تفيض في شرح ضرورة الاعتماد الجماعي على النفس وتسهب في تحليل الطرق والأساليب المؤدية لذلك ، فإن عالمنا العربي هو النموذج الأمثل على ذلك فبلدانه ليست متجاورة جغرافياً فحسب وإنما تتنوع فيها حالات الطقس وصور المناخ وتتفاوت فيها كل أشكال التضاريس والبيئات الجغرافية . وفوق ذلك فإن التباين في الموارد الاقتصادية - المادية والبشرية - للمجتمعات العربية قد صار أمراً يقينياً فهناك فائض ملحوظ في موارد بشرية في مجتمع ما وعجز في موارده المادية مقابل العكس بصورة كاملة في مجتمع آخر . ولعل هذا التباين هو الدافع الذي يفرض بشدة ضرورة التكامل الاقتصادي بين المجتمعات العربية بعضها البعض . ورغم ما يبدو بفمهوم التكامل الاقتصادي من غموض أحياناً واتساع أحياناً أخرى ، وما يحمله هذا المفهوم من مضامين سياسية ، واجتماعية ، وثقافية معقدة ومتشابكة إلى حد بعيد . . . فإنه - مع ذلك - يظل ضرورة ملحة إزاء كل رؤية جادة وصادقة لتصور استراتيجية عربية سواء كانت اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو سياسية .

كما أن اللغة الواحدة ، والحضارة المشتركة ، والدين الغالب ، ونسق القيم السائد (بما يحمله من أعراف وعادات وتقاليد) لهي أمور موحدة وإيجابية ويمكن الإفادة منها واستغلالها في صياغة استراتيجية عربية متكاملة تتجسد من خلال برامج اجتماعية ملائمة .

ويقيناً فإن العمل الاجتماعي العربي المشترك يفقد جزءاً كبيراً من أهميته إذا لم يوجه بصفة رئيسية نحو علاج المشكلات الحادة والمزمنة التي يعاني منها المجتمع ، ذلك أنه رغم استناده إلى إطار نظري تصوري (كالتنمية مثلاً) فإنه يرتبط عضوياً بالمشكلات الواقعية التي تواجه مجتمعاً ما . فهو بمثابة الأداة التي تستخدم لتحقيق غاية ، ومن ثم ينبغي التأكد من فعاليتها ، وضمان تأثيرها . ويبدو أن التغيرات السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم بمجتمعاته المتباينة قد ألحت على القائمين بالتخطيط لهذه المجتمعات ورسم سياساتها بأهمية اتخاذ وسائل سريعة وفعالة للتحكم في سرعة هذه التغيرات وتحديد نوعياتها والإفادة من جانبها الإيجابي ، ومناهضة جانبها السلبي . وكان العمل الاجتماعي يمثل أهمية خاصة بالنسبة لهذه الوسائل حيث أنه بجانب اعتماده على الطاقات البشرية المتاحة بالمجتمع يحاول استخدام الموارد المادية له ، فضلاً عن خصوصيته التي يتميز بها عن كافة الوسائل الأخرى ونقصد بها ما يصنعه من تعبئة للجهود البشرية لإنجاز هدف ما ، وما يسند إليه من عمليات المشاركة الجماهيرية Public Participation التي تتم وتنصهر فيها كافة العوامل والمقومات المادية والبشرية والتي تسعى جميعاً إلى تحقيق ذلك الهدف .

وإذا ما حاولنا التعرف على مردود العمل الاجتماعي ونتائجه بالمجتمعات ، فإنه يتعين علينا صياغة تساؤل أساسي مؤداه : هل يعد أسلوب العمل الاجتماعي أسلوباً رسمياً تنتهجه الدولة وتقره في رسم خططها التنموية وتنفيذ مشروعياتها وبرامجها ؟ أم أنه أسلوب خاص تختاره بعض الهيئات ويستملحه بعض الأفراد لإنجاز المستهدفات التي وضعت بواسطتهم ؟ ويتفرع عن هذا السؤال تساؤل فرعي مضمونه : إذا كانت مستويات العمل الاجتماعي تتفاوت بالصورة السابقة فكيف يكون مردوده ، وكيف تتوزع عوائده ونتائجه ؟ وما هي الفئات الاجتماعية الأقل (وكذلك الأكثر) استفادة من هذه النتائج ؟ وتحتاج الإجابة منا على هذين التساؤلين إلى فحص بعض المشكلات التي استخدم حيالها أسلوب العمل الاجتماعي ، وما إذا كانت هذه المشكلات ذات صفة

مجتمعية فتتبناها الدولة وترى في ذلك الأسلوب علاجاً ناجحاً لها ، أو أنها مشكلات فردية أو مؤسسية ومع ذلك يرى الفرد (أو المؤسسة) أن العمل الاجتماعي هو الأسلوب الأمثل أيضاً لعلاج هذه المشكلات . ويلح تساؤل ثالث في هذا الصدد ليطرح نفسه ومؤداه : هل يصير استخدام ذات الأسلوب واحداً في هاتين الحالتين ؟ أم أن طريقة استخدام الأسلوب تتعين (وتختلف) طبقاً لمستوى تطبيقه ؟

ورغم تخصيصنا الفقرة الرئيسية التالية في هذه الدراسة الموجزة لمناقشة القضايا الرئيسية التي تجسد فكرة العمل الاجتماعي في مشروعات اجتماعية ، الأمر الذي يحاول الإجابة على التساؤلات المثارة سلفاً ، فإنه لا بأس من إشارة سريعة وموجزة عما أثير من أفكار في صورة تساؤلات .

لا شك أن فكرة العمل الاجتماعي قد نمت بشكل تلقائي مع نمو الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للإنسان وازدادت نمواً مع تعقد أساليب الحياة وتشابكها وبروز المشكلات المجتمعية التي ألحت على الفرد والمجتمعات في آن واحد بالبحث عن علاجات لها . أما اختيار هذا الأسلوب - دون غيره - لعلاج مشكلة محددة - دون غيرها أيضاً - فمسألة مرهونة بمتغيرات عديدة وظروف شتى يمكن حصرها على النحو التالي :

أولاً : مجال المشكلة موضوع الدراسة : فلا شك أن مجال تغطية المشكلة له أثر كبير على اختيار الوسيلة الملائمة للتصدى لها . فإذا تعرض الفرد لمشكلة ما فإن اختياره لأسلوب مواجهتها يختلف اختلافاً بينا عما تختاره مؤسسة ما من أساليب ، كما أن المجتمع المحلي المحدود عندما تصادفه مشكلة معينة فإن رؤيته لحلولها تختلف بالقطع عن تصور المجتمع الكلي العام تجاه مشكلاته وحلولها .

ثانياً : العناصر المكونة للمشكلة : فمن المعلوم أن أية مشكلة - سواء كانت اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو سياسية في طابعها - فإن العوامل المكونة لها متداخلة

ومتفاعلة ، ويصعب - إن لم يستحل في معظم الأحيان - فصل بعض عناصرها عن بعضها الآخر . ومن ثم فإن اختيار أسلوب مواجهة المشكلة (والعمل الاجتماعي واحد من هذه الأساليب) لابد أن يراعي طبيعة المشكلة والعناصر المكونة لها .

ثالثاً : المتغيرات المرتبطة بالمشكلات : فبعض المشكلات ذو سمة كمية (مثل تلك المرتبطة بالدخل والجوانب الاقتصادية للإنسان عموماً) والبعض الآخر له خصائص كيفية ، وهناك من المشكلات ما يجمع بين هذا وذاك . ومن المنطقي أن تؤثر نوعية المشكلة وطبيعتها على اختيار أسلوب التصدي لها ، بل إننا لا نتجاوز الواقع إذا ادعينا بأن أسلوب الحل ينبغي أن يتسم بذات السمات التي تصطبغ بها المشكلة .

رابعاً : السياق المجتمعي العام للمشكلة : فلا توجد مشكلة تنبت في فراغ وإنما هي وليدة ظروف متداخلة ومتشابكة ومعقدة ، وهي لا تكون مشكلة في ذاتها وإنما في ارتباطها بغيرها من المشكلات . فمسألة انخفاض متوسط الدخل الفردي مثلاً لا تمثل مشكلة في ذاتها إلا إذا ارتبطت بمسائل أخرى عديدة مثل مستوى المعيشة ونمط الاستهلاك ومستوى الأسعار ، فضلاً عن الأوضاع الطبقية ، والتوجهات السياسية وغير ذلك .

خامساً : التصور المستقبلي للمشكلة : فمن الطبيعي أن الأساليب التي كانت تستخدم لمواجهة مشكلة ما في وقت ما قد لا تصلح تجاه مشكلة أخرى (أو حتى ذات المشكلة) في وقت لاحق . ذلك أن الظروف المجتمعية سريعة التغير ، ومولدة بالتالي لعوامل جديدة لم تكن واردة في الحسبان في زمن سابق . ولا يعني التصور المستقبلي للمشكلة أن تكون هناك حلول جاهزة ومعدة لها مسبقاً ، وإنما يقصد بذلك أن تكون « البدائل » المعلومة لمواجهة الظاهرة عموماً (بما تتضمنه من مشكلات) مطروحة دائماً للبحث ، فإذا ما ظهرت المشكلة يمكننا بسهولة وبدون ارتباك ، اختيار البديل الملائم لها .

وإذا ما أمعنا النظر في المتغيرات الخمسة السالفة لاحظنا أن أسلوب العمل الاجتماعي يمثل إطاراً عاماً يمكن استخدامه تجاه أية مشكلة ، بل إننا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا بأن تلك المتغيرات بما تحويه من خصائص وسمات هي ذاتها خصائص أسلوب العمل الاجتماعي .

وتدفعنا الاعتبارات السابقة إلى أهمية تحليل موقف الفئات الاجتماعية من استفادتها من نتائج تطبيق هذا الأسلوب . فمن الطبيعي ألا تتساوى أنصبة أفراد المجتمع من عوائد أي مشروع أو نتائج استخدام أي أسلوب ، فالأمر مرتبط بتوجه المجتمع أساساً وبطبيعة المشروع ، وحجمه ، ونوعية انتاجه (أو مجال خدماته) وبمدى المشاركة في انجازه . كما أن حسم هذه المسألة متصل أساساً بمدى قناعة المجتمع بكفاية هذا الأسلوب ، كما أنه مرتبط بنوعية الأساليب الأخرى المستخدمة وبدرجة تفاعلها مع أسلوب العمل الاجتماعي .

ثالثاً : الرؤية الاستراتيجية ، وقضايا العمل الاجتماعي :

مع أن التصور الاستراتيجي لأية مسألة مجتمعية يتم وفق قواعد شبه ثابتة أو مقررة ، إلا أن تطويعه كي يلائم الواقع (الذي من أجله وضع) أمر يختلف اختلافاً بينا من مجتمع لآخر ، بل أنه يتفاوت داخل نفس المجتمع من مسألة لأخرى .

ولا نعني بذلك أن الانفصال يكاد يكون تاماً كاملاً بين التصور والواقع ، وإنما نقصد أن هناك فارقاً واختلافاً بين الاثنين ، تماماً مثل الاختلاف والفارق بين التنظير ، والتطبيق .

ورغم كلاسيكية هذه الفكرة وعقم مناقشتها أحياناً إلا أن الإشارة إليها قد يفيد في بعض الأحيان وبخاصة عندما يفاجأ واضع الاستراتيجية ، أو المنفذ (أحدهما أو كلاهما) بأن عناصر الرؤية الاستراتيجية لم تكن متسقة مع متغيرات الواقع أو مجسدة لها ، ومعبرة عنها[٥] .

خلاصة القول أن التكامل مطلوب بين التصور الاستراتيجي لأية مسألة والواقع الذي يتدارسه هذا التصور ويحاول وضع حلول تتصدى للمشكلات التي تواجهه .

ولعل واقعنا العربي يشهد انفصالاً يكاد يكون تاماً بين تصوراته الاستراتيجية (وهي عديدة ومتنوعة بالنسبة لأية مسألة) وبين الإطار المجتمعي الذي توضع من أجله هذه التصورات . ويبدو أن السبب الرئيسي لهذا الوضع نابع من أن معظم الدراسات المتوافرة عن أية قضية تعاني منها مجتمعاتنا العربية (مجتمعة ، أو منفصلة) وصفي في طابعه العام ، وينأي كثيراً عن السمة التحليلية ويبتعد بطبيعة الحال عن اقتراح بدائل بحلول لمواجهة المشكلات التي تعترض الظاهرة موضوع الدراسة . وبمعنى آخر فإن المجتمع العربي بصفة عامة مازال يعاني من ندرة فيما يسمى « ببحوث العمل الاجتماعي » Social Action Research التي تغذي مباشرة أي تصور جاد وواقعي لدراسة مشكلات المجتمع .

أن العلاقة بين الرؤية الاستراتيجية ونتائج ذلك النوع من البحوث (العمل الاجتماعي) علاقة تبادلية الاتجاه . فهذه « الرؤية » تستلهم مقوماتها من نتائج تلك « البحوث » فتصير واقعية قريبة من المجتمع ، في ذات الوقت الذي تعتمد فيه هذه البحوث على رؤية استراتيجية جادة فتعدل منها باستمرار[٦] .

ويميل بعض الدراسين لفكرة العمل الاجتماعي إلى الاعتقاد بأن الاختبار الحقيقي والحاسم لهذا الأسلوب يتبدى في المحاولات الجادة التي تبذل من أجل فحص عناصر الاستراتيجية المطروحة وتطبيقها في الواقع المجتمعي .

أما القضايا المجتمعية التي يمكن لأسلوب العمل الاجتماعي أن يلعب فيها دوراً رئيسياً فهي كثيرة ومتعددة ، وقد وقع اختيارنا على بعضها نظراً لأهميتها النسبية وهي :

- قضية السكان (وما يرتبط بها من مسائل مثل : انتقال العمالة ، والهجرة

والتحضر . . . إلخ) .

- قضية الإنتاج (وما يتصل بها من تحليلات حول فكرة التكامل الاقتصادي بين المجتمعات العربية) .

- قضية الأمية (وما تشمله من مسائل تمثل إثارة الوعي بمستوياته المتعددة) .

ونناقش فيما يلي هذه القضايا الثلاث بشيء من التفصيل .

١ - قضية السكان :

ترجع أهمية قضية السكان وحيويتها في أي مجتمع إلى أنها تتناول بالدراسة والتحليل العنصر البشري الذي يعيش في حدود ذلك المجتمع والذي من أجله تتم عملية التنمية سواء كانت استفادته منها : كاملة ، أو ناقصة ، أو منعدمة ، أو متدهورة .

ومخطيء من يتصور أن السكان عنصر سلبي يتلقى ويستقبل دون أن يشارك أو يساهم ، وإنما المسألة تتبلور في ذلك التأثير التبادلي الفعال الذي ينبغي قيامه بين السكان من جانب ، ومظاهر النشاط المجتمعي من جانب آخر . بمعنى أنه دون أن يؤهل السكان للمشاركة في الإستفادة من الموارد المتاحة لمجتمعهم ، لن يتمكنوا من تحقيق ذلك . كما أن الاستخدام الأمثل لتلك الموارد يساعدهم كي يكونوا مؤهلين لذلك فيشاركوا بفعالية أكبر . . . وهكذا .

ولا تستطيع أن نغفل ما لقضية السكان من أهمية على المستوى العربي ككل فهي مسألة مؤثرة على كل جوانب الحياة بالمجتمع . وتأخذ هذه القضية أشكالاً مختلفة ومتباينة وذلك إذا ما حاولنا فحصها على مستوى كل مجتمع على حدة فبعض المجتمعات العربية يعاني من تضخم سكاني واضح ، وبعضه الآخر يعاني من تخلخل شديد . كما قد ترتبط المشكلة بنمط التوزيع السكاني القائم فبعضها يتسم بتوازن في التوزيع ، والبعض الآخر يعاني من سوء التوزيع . أما الكثافة

السكانية فتشكل محوراً هاماً يرتبط أساساً بالمساحة الكلية للمجتمع ، والمساحة المأهولة منه ، ونمط التوزيع القائم . وسواء درست قضية السكان بالمجتمعات العربية من حيث الحجم ، أو التوزيع ، أو الكثافة فإنها تظل دراسة قاصرة إن لم تدرك الجوانب الكيفية لهؤلاء السكان وهي التي تتصل بخصائصهم النوعية مثل تصنيفهم طبقاً للنوع ، والعمر ، وتوزيعهم اعتماداً على خصائص مثل : الحالة الزواجية ، والتعليمية ، والمهنة ، ومتوسط الدخل . . . إلخ .

وقد برزت عدة ظواهر حيوية تتصل بالمسألة السكانية في المجتمع العربي ككل وتبلورت بشكل لافت خلال العقدين السابقين . ولعل النمو المتسارع للنمط الحضري ، وموجات الهجرة المتنامية التي تتجه من بعض المجتمعات إلى البعض الآخر ظاهرتان من أهم هذه الظواهر وأكثرها تأثيراً في البنيان الاجتماعي بعامة ، وفي الهيكل السكاني بخاصة .

فأما التضخم الحضري الذي أصاب كل المجتمعات العربية فقد تشكل نتيجة عديد من الأسباب والعوامل لعل أهمها : اتجاه معظم هذه المجتمعات نحو التصنيع الأمر الذي دفع بسكان الريف دفعاً لسكنى المدن نظراً لتحولهم من مهنة الزراعة إلى المهن الصناعية (أو تلك المرتبطة بها) . كما كان للطفرة الهائلة التي حدثت بزيادة معدلات استخراج النفط بالجزيرة العربية والدول الخليجية أثرها الواضح في تركز السكان بالمدن أو تكدس غالبيتهم العظمى في مدينة واحدة هي المدينة الدولة (كما هو الحال في الدول الخليجية) . ومن الطبيعي أن تنشأ مشكلات تنبع من عدم تهيئة المجتمع الحضري لاستقبال هؤلاء النازحين أما من الريف أو من البادية سواء من حيث توفير مهن مناسبة لهم ، أو تقديم الخدمات اللازمة .

أما ظاهرة الهجرة وانتقال العمالة بين المجتمعات العربية فتعد بحق إفرازاً طبيعياً للظاهرة الأولى فعندما يتضخم السكان (أو يتخلخلون) بشكل ينجم عنه مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية ، فإن الهجرة تصير مطلباً ضرورياً

وحتمياً بالرغم مما تسببه أحياناً من أضرار سواء للمجتمع المهاجر منه ، أو الآخر المهاجر إليه .

ولا يستطيع أحد أن ينكر الدور الفعال الذي لعبته الثروة النفطية كعامل جذب للعمالة المتجهة من بعض البلدان إلى الأخرى . فالبلدان النفطية لديها خططاً انمائية طموحة للغاية ولكنها لا تجد الكوادر الوطنية اللازمة لتنفيذها الأمر الذي يدفعها دفعاً إلى استيراد العمالة من البلدان الأخرى التي تعاني من فائض منها[٧] .

ولحركة الهجرة هذه تأثير واضح على الهياكل الديموغرافية بالمجتمعات العربية على وجه العموم فهي تزيد من حجم السكان بمجتمع وتنقصه بآخر وبخاصة في فئة عمرية معينة ، وبين مستوى للتعليم والدخل معلومين .

وللتعرف على نموذج للهيكل الديموغرافي في البلدان العربية نورد البيان التالي[٨] .

العنصر / الدولة	معدل الدخل السنوي للفرد بالدولار الأمريكي (١٩٧٣)	السكان بالمليون	نسبة الزيادة السنوية٪ ١٩٧٤	المساحة (كم٢) بالألف	الكثافة السكانية ١٩٧٤
الجزائر	٤٥٠	١٦,٢٨	٣,٢	٢٣٨١	٧
مصر	٢٢٠	٣٦,٤٢	٢,٢	١٠٠١	٣٦
ليبيا	٢٣٤٠	٢,٣٥	٣,٧	١٧٥٩	١
موريتانيا	١٤٠	١,٢٩	٢,٧	١٠٣٠	١
المغرب	٢٧٠	١٦,٨٨	٢,٨	٤٤٦	٣٨
السودان	١٣٠	١٧,٣٢	٢,٥	٢٥٠٥	٧
تونس	٢٥٠	٥,٦٤	٢,٤	١٦٣	٣٤
البحرين	٥٥٠	٠,٢٤	١,٨	٦٢٢	٣٩١
الأردن	٣١٠	٢,٦٢	٣,٤	٩٧	٢٧
الكويت	٤٩٥٠	٠,٩٨	٥,٨	١٧٨	٥٢
لبنان	٥٩٠	٢,٨٧	٣,١	١٠	٢٩٤
عمان	٣٥٠	٠,٧٤	٣,٢	٢١٢	٣
قطر	١٣٧٠	٠,٩٦	٢,٩	١١	٨
السعودية	٧٩٠	٨,٧٠	٤,٩	٢١٤٩	٤
سوريا	٢٩٠	٧,١٢	٣,٣	١٨٥	٣٨
دولة الامارات	٢٣٩٠	٠,٢٢	٢,٧	٨٣	٣
اليمن الشمالية	٨٠	٦,٤٨	٣,٠	١٩٥	٥
اليمن الجنوبية	١٢٠	١,٦٣	٢,٧	٢٨٧	٥
العراق	٤٣٠	١٠,٧٦	٣,٣	٤٣٤	٢٥
الصومال	(غير متوافر)	٣,٠٩	٢,٦	٦٣٧	٥

ويعكس البيان السابق أوضاع عشرين دولة عربية من حيث ثلاثة عناصر رئيسية :

الأول : اقتصادي ويتصل بمتوسط الدخل السنوي للفرد [اعتماداً على إجمالي الدخل القومي منسوباً إلى عدد السكان في سنة معينة (١٩٧٣)] أما

الثاني : فيرتبط بالجانب الديموجرافي ويعبر عنه في ضوء أعداد السكان ، ونسبة الزيادة السنوية ، فضلاً عن الكثافة السكانية . ويتعلق العنصر الثالث بمساحة الدولة بعامة (وليس فقط المساحة المأهولة) .

أما الحقائق التي يوافينا بها هذا البيان فيمكن أن نوجزها - طبقاً لعناصره - في النقاط التالية :

(أ) أنه إذا صنفنا هذه الدول طبقاً لمتوسط الدخل الفردي بها فإننا نلحظ بسهولة ثلاث مجموعات أما الأولى فهي التي يزيد فيها هذا المتوسط عن ١٠٠٠ دولاراً وتشمل كل من : الكويت ، وليبيا ، وقطر ، ودولة الإمارات العربية المتحدة . أما المجموعة الثانية فهي الدول التي يتراوح فيها هذا المتوسط بين ٤٠٠ ، ١٠٠٠ دولاراً وتضم : العراق ، والجزائر ، والبحرين ، ولبنان ، والسعودية . بينما تضم المجموعة الثالثة الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن ٤٠٠دولاراً سنوياً وأمثلتها : اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ، والسودان ، وموريتانيا ، ومصر .

(ب) تتفاوت هذه الدول من حيث العناصر الديموغرافية فمن حيث أعداد السكان نلحظ تبايناً واضحاً فبينما تقع مصر على القمة من حيث هذا المتغير (حوالي ٣٦ مليوناً) فإن ما يليها في الترتيب - بفارق حوالي نصف هذا العدد - ثلاث دول هي على الترتيب : السودان ، والمغرب ، والجزائر . وتأتي بقية الدول مصنفة في مجموعتين : الأولى يتراوح حجم سكانها بين خمسة ملايين وعشرة ملايين تقريباً مثل تونس ، واليمن الشمالية ، وسوريا ، والسعودية ،

والعراق أما الثانية فهي التي يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة وتضم بقية الدول .

(جـ) اتضح أن عنصر المساحة الكلية للدولة لا يرتبط كلية بالمتغيرين السابقين فليس اعتماداً عليه يتحدد متوسط الدخل الفردي ، كما أنه لا يعول عليه في تفسير الزيادة (أو القلة) السكانية . بل هو متغير مضلل في حد ذاته فمساحة مصر الكلية مثلاً حوالي مليون كيلومترا مربعاً ولكن المساحة المستغلة منها تتدنى إلى حوالي ٣,٥٪ من هذه المساحة . وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الكثافة السكانية التي تعد أيضاً مضللة فهي تعتمد على المساحة الكلية وليست المأهولة .

٢ - قضية الانتاج :

ما من شك في أن مسألة الإنتاج هي الشغل الشاغل لأي مجتمع وذلك سواء كان يحقق فيها معدلات مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة . فزيادة الإنتاج هي الهدف الرئيسي الذي يسعى إلى تحقيقه المجتمع بطبقاته المتعددة وذلك بصرف النظر عن عوائد هذا الإنتاج ، وأشكال توزيعه . وترتبط قضية الإنتاج مباشرة بطاقات المجتمع وموارده المتاحة سواء من حيث الحجم ، أو النوعية ، أو أساليب الاستخدام ، أو أشكال الاستغلال . فهذه كلها عناصر تشترك في تحديد نوعية المنتج وحجمه والقطاعات المستفيدة منه ، وكيفية تصريفه ، وأسلوب اعادة استثماره من جديد . . . وهكذا . ويمثل الإنتاج قضية محورية في مجتمعاتنا العربية فرغم وفرة مواردها بشكل عام ، ومع وجود بعض السلع التصديرية الأساسية (وعلى قمتها النفط) فإن هناك مشكلات عديدة ومعقدة ترتبط بعملية الإنتاج عموماً بالمجتمعات العربية . وقبل تحديد بعض نماذج من هذه المشكلات فإن تصنيفاً عاماً لابد أن يجري للدول العربية من حيث قطاعات الإنتاج السائدة بها وكيف تتفاوت هذه الأشكال تبعاً للظروف الكلية التي تحيط بالدولة : اقتصادية كانت ، أو سياسية ، أو اجتماعية .

ويمكن رؤية الدول العربية مصنفة طبقاً لهذا المتغير إلى أقسام رئيسية أربعة على النحو التالي :

- مجموعة الدول ذات الانتاج الزراعي :

ويشكل نشاط الزراعة في هذه المجموعة محوراً رئيسياً في كل العمليات الانتاجية . وبصرف النظر عن مستوى التقدم الفني المرتبط بهذا النشاط فإن الأنشطة الأخرى - وبخاصة الصناعية - تتضاءل كثيراً وتتدني بالنسبة للزراعة . وتمثل السودان ، وتونس ، والمغرب ، وسوريا ، واليمن الشمالية بعض الأمثلة على هذه المجموعة .

- مجموعة الدول ذات الانتاج الزراعي - الصناعي :

وفيها تتجاور الأنشطة الزراعية مع الصناعية بشكل متكامل (أو غير متكامل) وقد يغذي بعضها بعضاً ، وقد تتسم بالانفصال . ولا يشترط فيها أن تكون أنصبة الإنتاج الصناعي في الدخل القومي مساوية للإنتاج الزراعي . ومن أمثلة الدول بهذه المجموعة يمكننا أن نذكر مصر ، والجزائر ، والأردن ، والعراق .

- مجموعة الدول ذات الانتاج النفطي :

ويمثل فيها النفط السلعة الرئيسية التصديرية الوحيدة (تقريباً) والتي تشكل المصدر الأساسي للدخل القومي بهذه الدول . ورغم ذلك فإنها تتفاوت فيما بينها من حيث حجم هذا الإنتاج النفطي ، وكمية الاحتياطي منه . وتمثل المملكة العربية السعودية ، ودولة الإمارات والكويت ، والبحرين ، وقطر ، وعمان ، وليبيا النماذج الشهيرة على ذلك .

- مجموعة الدول ذات الانتاج المتنوع :

وفيها تتنوع الأنشطة ولا يقتصر الأمر فيها على الإنتاج السلعي فقط وإنما

يمثل النشاط التجاري كما تشكل الخدمات محورين رئيسيين للاقتصاد بالمجتمع . ومن أمثلة هذه المجموعة يمكننا أن نذكر : لبنان ، وتونس ، والأردن (وذلك رغم وجود الأخيرتين في مجموعتين سابقتين) .

وليس من المنطقي أن نتصور قضية الإنتاج وهي مرتبطة فقط بالبعد الاقتصادي وإنما هي - فوق ذلك - متصلة بالأبعاد السياسية ، والاجتماعية - الثقافية . فهي قضية مجتمعية شاملة تتفاعل فيها كافة المتغيرات وتتكامل ومن ثم تفرز عدداً من المشكلات لها ذات السمة .

فإذا ما تناولنا مسألة الانتاج في ضوء المفهوم السياسي لاتضح مدى الارتباط الوثيق بينهما . فنمط الإنتاج وقطاعاته فضلاً عن أشكاله ، وأحجامه ، ونوعياته من المسائل الأساسية التي تتأثر مباشرة بالنظام السياسي القائم (بعناصره المختلفة) وبأشكال العلاقات الدولية السائدة .

أما الصلة بين قضية الإنتاج والمتغيرات الاجتماعية - الثقافية فهي واضحة جلية من خلال النمط الذي يتوزع به عوائد هذا الإنتاج على طبقات المجتمع . كما أنها تتجسد في ضوء الضغوط الاجتماعية التي تفرضها بعض الطبقات لتحديد شكل الإنتاج ونمط توزيع عوائده . وتؤثر الأطر الثقافية أيضاً - في ارتباطها بالبعد الاجتماعي - في تشكيل الأبعاد الأساسية للانتاج وفي صياغة نسق جديد للقيم (أو في تطوير النسق القائم) بصورة تشجع (أو تعوق) شكل الانتاج بالمجتمع .

٣ - قضية الأميـة :

لا ريب أن مشكلة « الأمية » Illiteracy تمثل واحدة من المشكلات الرئيسية التي تلحظ دائماً بالمجتمعات المتخلفة للدرجة التي صارت معها سمة تدرج ضمن سمات تلك الدول . بل أن كثيراً من الباحثين يربط بين حجم هذه المشكلة

ودرجة التخلف بالمجتمع ، وينظر إلى التصدي لها كشرط ضروري ولازم لخروج المجتمع - الذي يعانيها - من دائرة التخلف .

غير أننا لا نعتقد بسلامة التعريف الشائع للأمية والذي يحددها « بعدم القدرة على معرفة القراءة والكتابة ». فهو تعريف يفيد فقط في المسائل الاحصائية المتعلقة بحصر أولئك الذين تنطبق عليهم هذه الحالة[٩] .

أما الأمية وفق المفهوم السيسولوجي فنتصورها محددة في : « عدم القدرة على إدراك العلاقات المنطقية بين المتغيرات بمستوياتها المختلفة - الشخصية ، والمجتمعية ، والعالمية - وبالتالي عدم إمكانية المشاركة في الإستفادة منها (إن كانت صالحة) أو تطويرها (إن لم تكن كذلك) طبقاً لنفس المستويات »[١٠] .

ومن هنا لم تكن الأمية على وجه الاطلاق « حالة شخصية » يتعرض لها الفرد نتيجة لعدم تردده على مؤسسات التعليم فترة معينة وإنما هي « حالة مجتمعية » تصيب المجتمع (إذا عاني منها أغلبيته) وتجعله غير قادر على تنمية طاقاته وموارده .

وإذا تعرضنا لمسألة الأمية في مجتمعنا العربي سواء بالنسبة لتعريفها الكلاسيكي ، أو تحديدها الاجرائي (من وجهة النظر الاجتماعية) لوجدناها حالة تمثل ظاهرة لافتة يكاد لا يخلو أي مجتمع عربي من معاناة غالبية سكانة منها . بل إننا لا نتجاوز الحقيقة إذا ادعينا بأن مشكلة كالأمية ، تعاني منها نسبة تتراوح بين ٨٠ ، ٨٥٪ من سكان أي مجتمع عربي في الوقت الحاضر ، لابد وأن تتربع على قمة المشكلات الأخرى ، بل أن كثيراً من المشكلات في واقعنا العربي هي إفراز طبيعي لها . فينظر كثير من الباحثين إلى مشكلات : الاكتظاظ السكاني ، وانخفاض معدلات الإنتاج وما يتبعهما من تدني في متوسط الدخل الفردي ، وتدهور في مستويات المعيشة بعامة ، فضلاً عن تقليدية نسق القيم وتعويقه للمشروعات التنموية الجارية . إلخ ينظرون إليها على أنها نتاج مباشر لظاهرة تفشي الأمية .

واستناداً إلى التعريف السيسولوجي السابق بالنسبة للأمية ، ومع التقدير الكامل للظروف العامة التي تحدد ملامح مجتمعاتنا العربية فيما يتعلق بهذه الظاهرة ، فإنه من الممكن تصنيفها إلى أنماط ثلاثة نلاحظها بوضوح في أي مجتمع عربي وهي على النحو التالي :

- **الأمية البدائية :**

وفي تحديد المقصود بهذا المصطلح الذي يمثل نمطاً للأمية نتفق إلى حد بعيد مع التعريف التقليدي - الكلاسيكي للأمية حيث أن معرفة القراءة والكتابة (أو الإلمام بهما) - على بساطة ذلك - يعد شرطاً ضرورياً ولازماً Prerequisite لتحقيق مسألة الإدراك . بالمتغيرات التي ذهب إليها التعريف السسيولوجي السابق . وقد أطلقنا عليها تعبير « أمية بدائية » على اعتبار أن من يعانيها تتسم أحواله بمستوى بدائي . والنسبة المتوسطة لمن ينطبق عليهم هذا التعريف على مستوى المجتمعات العربية ككل نسبة لا تقل عن ٨٠٪ من إجمالي السكان طبقاً لتقدير اليونسكو عام ١٩٨١ .

- **الأمية المهنية :**

ونعني بها تلك الفئة من السكان التي تحتل مواقع مهنية في القطاعات الانتاجية ، أو الخدمية المختلفة وهي غير مؤهلة لها سواء من حيث الاعداد الدراسي (الأكاديمي) المناسب ، أو التدريب الفني الملائم ، أو الخبرة العملية المكتسبة ، أو كل ذلك مجتمعاً . وتعاني المجتمعات العربية عموماً من هذا النمط من الأمية بشكل واضح حيث الاتساق غير موجود بين التعليم والتدريب والخبرة من جانب ، ونوعية المهن من جانب آخر ، الأمر الذي يؤدي إلى اعتبار المنصرف على هذه العمليات « فاقداً اقتصادياً » Diseconomies فضلاً عن عدم تحقيق منفعة تذكر في مجال المهنة التي يجهلها صاحبها (وبخاصة إذا كانت تنتمي إلى قطاع الانتاج). ولذا نلحظ التكدس في قطاع الخدمات قد صار ظاهرة

واضحة في كل المجتمعات العربية تقريباً ، ورغم أن أضرارة غير مباشرة على عملية الانتاج فإنها تبدو خطيرة على العملية التعليمية ذاتها وذلك باعتبارها استثماراً بشرياً يعد المجتمع المتخلف في مسيس الحاجة إليه ومع ذلك لا يستفيد منه ، بل يهدره ويفقده .

- **الأمية الثقافية :**

وهذه ظاهرة قد صارت ملحوظة في المجتمعات المتخلفة عموماً ، والعربية منها خصوصاً ، وبالذات في تلك التي ازدادت فيها نسبة الساعين للحصول على مؤهلات عليا (أو أقل من ذلك) . ويقصد بها تلك الحالة التي تميز جماعة ما يكون همها الأكبر مركزاً في السعي للحصول على درجة علمية معينة أملاً في شغل وظيفة ما - بغض النظر عن مدى الاتساق بين متطلباتها ونوعية التعليم ، وبدون التفكير في كمية الدخل الناجم عنها - الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الصلة بين الفرد ومجتمعه . ويبدو ذلك واضحاً من ضآلة حجم المدركات لدى أفراد مثل تلك الجماعة ، وتركيزهم بالدرجة الأولى على تحقيق المصلحة الفردية لذواتهم (حتى وإن تأكد لديهم ما سينجم عن ذلك من ضرر بالغ يحيق ببقية أفراد المجتمع) فضلاً عن ضيق الأفق ، وتدني مستوى المعلومات العامة ، والسلبية المطلقة من حيث المشاركة في أي نشاط مجتمعي ، ناهيك عن سطحية التفكير في المشكلات العامة للمجتمع (ومن باب أولى المشكلات العالمية) .

وباختصار فإن سعي أفراد هذه الفئة ينحصر في التخلص من نطاق الأمية البدائية - فقد تجاوزوها بحصولهم على مؤهلات علمية - وفي محاولة التغلب على الأمية المهنية (وقد لا ينجحوا في تخطيها) إلى أن يصطدموا بمشكلات مجتمعهم الأمر الذي ينتهي بهم أما : إلى زيادة سلبيتهم فيه ، أو سعيهم للهروب منه وذلك بهجرتهم إلى مجتمعات أخرى .

ولا شك أن كل المظاهر السابقة ليست من صنع أفراد الفئة أنفسهم وإنما

هي إفراز طبيعي لذلك النموذج من المجتمعات الذي يفتقد إلى سياسة تعليمية واعية والذي يتناسى طرح تساؤل مبدئي - حيوي ومزدوج ويتحدد على النحو التالي : ما هي الأمية الحقيقية ؟ ولماذا التعليم ؟ ومن الواضح أن مجتمعاتنا العربية لم تزل حائرة تجاه الإجابة على هذا السؤال . فقط هي تشعر يوماً بعد يوم بوطأة المعاناة من الظواهر المنبثقة عنه .

رابعاً : المتطلبات الأساسية للعمل الاجتماعي المشترك :

ملحوظ في كل المجتمعات ذلك النمو المتزايد في حجم المبتكرات التكنولوجية التي شهدها الربع الثالث من هذا القرن ، فضلاً عن ذلك التقدم المذهل الذي صار سمة مميزة لكل فروع العلم وصنوف المعرفة . ولكن ، رغم ذلك ، لم يحدث في ذات الوقت تطوراً مماثلاً في الدرجة - وإن كان موازياً في الاتجاه - بالنسبة للأنساق الاجتماعية التي يعيش في ظلها الإنسان . ومن هنا حدثت « الفجوة » (أو الهوة) التي أفاض السسيولوجيون في تحليلها من حيث : تحديد أبعادها ، ودراسة عواملها ، وحصر نتائجها . ولكن قليلاً منهم هم الذين تطرقوا بالبحث إلى كيفية تجاوزها أو - على الأقل - التقليل من اتساعها .

واعتماداً على هذه الحقيقة الماثلة أمام مجتمعاتنا بعامة ومجتمعنا العربي بخاصة (فيما يتعلق بالتغيرات السريعة والمتلاحقة والتي تحتاج إلى ضبط وتوجيه نحو هدف معين ومدروس) فإن قضية « العمل الاجتماعي العربي المشترك » تصير مطلباً ملحاً بالنسبة لأية محاولة جادة لرسم استراتيجية متكاملة تجاه القضايا العربية بصورة شاملة ، أو نحو تصور جزئي لقضية بذاتها .

وحتى يتمكن أسلوب « العمل الاجتماعي » من تحقيق أهدافه في النطاق العربي فإن هناك متطلبات أساسية ينبغي الالتفات إليها والتحقق من وجودها وذلك حتى يدرك هذا الأسلوب أهدافه بفعالية أكبر ولا يصير مجرد طريقة - ضمن طرق عديدة - لها استخدامات نظرية ولا ترقى إلى إطار الواقع الفعلي

للمجتمعات وتبدأ هذه المتطلبات بأهمية إدراك الخصوصية التاريخية والجغرافية والاقتصادية والحضارية بعامة للمجتمع العربي ككل من ناحية ولمجتمعاته المحلية من ناحية أخرى . ومع هذه الخصوصية ينبغي ألا نتغافل عن متطلبات أخرى تتمثل في : الاعتبارات السياسية ، والضغوط الاقتصادية ، والقيود الاجتماعية والمؤثرات الثقافية . كما تلعب قضايا : الانتماء ، والمشاركة ، والوعي أدواراً بالغة الأهمية باعتبارها متطلبات أساسية لا يمكن نسيانها عند صياغة إطار عام لعمل عربي مشترك .

ومن الواضح أن هذه المتطلبات السبعة تحتاج إلى بعض الشرح والتحليل في إطار الواقع الحقيقي لمجتمعاتنا العربية فهي ليست متطلبات نظرية وإنما هي اعتبارات ينبغي أن توضع في الأذهان عند التفكير في صياغة أي إطار واقعي للعمل العربي .

ففيما يتعلق بالخصوصية نشعر أننا لسنا بحاجة إلى تكرار ما قيل بشأن المقومات الجغرافية المتقاربة من موقع وطقس ومناخ ، أو بخصوص التاريخ المشترك الذي يوحد أكثر مما يفرق ، أو بالنسبة للموارد الاقتصادية - مادية كانت أو بشرية - التي تكاد أن تتكامل على المستوى الشامل للمجتمعات العربية ، أو فيما يتصل بالنمط الحضاري العام الذي قد شارك كل مجتمع بشكل أو بآخر في صنعه وصياغته . . . نقول بأننا لا نود تكرار هذه المقومات - رغم أهميتها - فهي تمثل بعداً واحداً ومستوى أولياً من الخصوصية التي نقصدها .

أما ما نعنيه بالخصوصية في هذا الشأن فيتحدد في التمييز النوعي الذي يتسم به المجتمع في أنساقه ونظمه وظواهره بشكل يستوجب الوصف والتحليل الخاص بهذا المجتمع على حده حتى يمكن تجاوز مثالب التعميم واسع النطاق الذي ينزلق إليه الباحث إذا لم يراع هذه الخصوصية سواء على المستوى النظري أو على مستوى الدراسات الأمبيريقية عندما تطبق النظريات بشكل ميكانيكي على كل المجتمعات[١١] .

ويؤثر فهم مسألة الخصوصية وإدراكها - على هذا النحو - في تناول كافة القضايا العربية سياسية كانت ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية . فالفهم الصحيح والواقعي لها يؤدي إلى وضع كل شكل من أشكال هذه القضايا في موضعه الملائم من التصور العربي الشامل (المفترض صياغته) والذي ينبع أساساً من مراعاة الخصوصية بمستواها الأدنى داخل كل مجتمع .

غير أن الواقع الفعلي للمجتمعات العربية يشهد بأنه لم يستفد حتى اليوم بالحدود الدنيا للخصوصية والتي تتمثل في المقومات المشتركة بين البلدان العربية تاريخياً وجغرافياً وحضارياً (والتي سبقت الإشارة إليها) ومن الطبيعي أن أي مستوى أعلى للخصوصية لابد وأن يستند إلى هذا « الحد الأدنى » فبدونه لا يمكن مثلاً تصور تكامل اقتصادي يربط بين اقتصاديات المجتمعات العربية بما يحقق لها اكتفاءاً ذاتياً ، ويخرجها في ذات الوقت من مأزق التبعية التي وضعت نفسها فيه . كما أن بغيره لا يمكن طرح استراتيجية سياسية تتضح أبعادها أمام دول العالم ، ومن قبل ذلك تكون واضحة جلية أمامها .

ولعل قضية العمل الاجتماعي العربي المشترك تتطلب في المحل الأول فهما متكاملاً لمسألة الخصوصية فهي تعد بمثابة الشرط اللازم والضروري لتحقيق هذا الأسلوب (العمل الاجتماعي) والإفادة منه . فالإدراك الكامل لها ، والرؤية الصحيحة لأبعادها ، والاستخدام الأمثل لعناصرها يؤدي بلا شك إلى زيادة فعالية أسلوب العمل الاجتماعي في تحقيق أهداف كل مجتمع كل حدة ، وفي إنجاز مستهدفات المجتمع العربي ككل .

أما الاعتبارات السياسية فهي متطلب أساسي ليس فقط للعمل الاجتماعي العربي المشترك وإنما لأي شكل من أشكال العمل المشترك عربياً كان أو غير عربي ، اجتماعياً كان أو غير اجتماعي . ولعلنا لا نتفق مع التحديد الشائع لمفهوم السياسة على أنها مجموعة من القواعد المنظمة لحياة الأفراد فتلك هي « الإدارة » Administration . أما « السياسة » Politics فتتجاوز ذلك إلى مسألة تغيير تلك

القواعد ، بل قد تمتد أكثر من ذلك فتحاول تغيير القواعد التي كانت قد غيرت القواعد السابقة . . . وهكذا . .[١٢] .

وإذا كان ماكس « فيبر » M. Weber قد عرف الدولة بأنها نظام فريد ومتميز يتمثل في احتكار للقوة الشرعية في حدود منطقة جغرافية معينة ، فإن هذا النظام في الدول الآخذة في النمو - والدول العربية ضمنها - نظام « مطلق القوة » يتعاظم على كل الأنظمة الأخرى .

وتتحدد خطورة الدولة في هذه المجتمعات في أنها أداة للربط ، أو الاتصال بين نظام عتيق للقيم الاجتماعية - الثقافية ، وآخر معاصر يتعلق بالأساليب المادية والتكنولوجية للتحكم في مصادر الثروة والطاقة . وينبغي على الدولة حينئذ أن تتميز بالمرونة الشديدة لإيجاد صلة وترابط بين نقيضين سعياً وراء تحقيق أهداف المجتمع .

وفي دراستنا لأهمية الاعتبارات السياسية في صياغة عمل اجتماعي عربي مشترك ينبغي أن نضع في الأذهان أن معظم المجتمعات العربية عبارة عن مجتمعات محلية . فرغم كونها أحياناً متسعة المساحة وكثيفة السكان ، إلا أن أنساقها العامة تقترب كثيراً من النمط البسيط والأولى في معظم الأحيان . ولذا فإننا نستطيع أن نميز فيها بوضوح بين قرية ، ومدينة ، ومقاطعة ، ونطاق جغرافي لنفوذ قبيلة . . . إلخ . وترتبط مثل تلك الأنماط العمرانية - البشرية بالدولة في أشكال متباينة من العلاقات فهي إما : تكون متوافقة معها ومتسقة (وبالتالي تخضع لسلطتها وسيطرتها وتسير وفق قواعدها) أو أنها تكون بمنأى عنها وبمعزل عن قوتها المتمركزة في موقع معين ، أو تكون على خلاف دائم وصدام معها .

وفي الحالتين الأخيرتين - من هذه الاحتمالات - تنمو الاضطرابات والصراعات من الأقليات التي لا تريد خضوعاً للنظام العام للدولة فتسعى بالتالي

إلى الاستقلال عنها وتكوين دويلات قائمة بذاتها في نطاق جغرافي تحدده لها[١٣] .

ومن الطبيعي أن يبرز في كل المجتمعات « أشخاص » تتحدد مهمتهم الرئيسية في اصدار « القرارات » الكبرى والحاسمة . وقد تكون قراراتهم « حكيمة » ، أو « حمقاء » ، معدلها ومدروسة أو عقيمة وغير مترو فيها . وسواء كانت هذا أو ذاك فإن خطورة قراراتهم تنبع من أنها تمارس وتطبق مباشرة في المجتمع فيكون لها بالتالي - وهي قرارات مصيرية - آثار طيبة (أو سيئة) بعيدة المدى والتأثير .

ولا شك أن الهياكل الاقتصادية تعد محوراً أساسياً من محاور العمل العربي المشترك اجتماعياً كان أو سياسياً أو اقتصادياً . وفيما يتعلق بالعمل الاجتماعي - وهو موضوع اهتمامنا - يمكننا ببساطة ووضوح ملاحظة ظاهرة الاقتصاد المزدوج وهي تؤثر في البنيان المجتمعي العربي بصفة عامة . فاقتصاديات الدول العربية مقسمة عموماً بين قطاعين رئيسيين هما : قطاع الإعالة (أو العيش) Subsistence Sector وقطاع المال Cash Sector وفي حدود ذلك يعمل أفراد المجتمع في ظل نظام من التعاون والتآذر التقليديين ويسعون إلى تبادل منتجاتهم وسلعهم .

وقد نجم عن هذا الوضع حالة من الثنائية التكنولوجية والاجتماعية وهي التي يعاني فيها الفرد من وضع مزدوج فلاهو براض عن أحواله الشخصية أو ظروف مجتمعه من ناحية ، ولا هو بمستطيع تغييرها من ناحية أخرى وناجم ذلك عن ثنائية أساسها في الأصل عامل تكنولوجي .

وقد أفاض في شرح هذه الحالة علماء كثيرون لعل أبرزهم « بويك » Boeke حيث قام بتعريف المجتمع الثنائي (أو المزدوج) على أنه ذلك المجتمع الذي تبرز فيه وتتضح ظاهرة التناقض أو التعارض بين نظام اجتماعي (مستجلب من الخارج) ونظام اجتماعي آخر (مستقر في مجتمع ما) .

وتنشأ هذه الثنائية - في نظر بويك - نتيجة طبيعية لذلك التعارض بين المجتمعات الغربية والشرقية . فالاقتصاد الشرقي (أي السائد في الشرق والمجتمعات العربية نموذج جيد له) يتسم بالرغبة - بل واللهفة أحياناً - على استيراد السلع وبخاصة الغذائية والمعمرة في حين يتصف الاقتصاد الغربي بالحرص على الإنتاج غير المحدود اعتماداً على الاقتصاد النقدي ، والمنظمين ، والأسواق . . . إلخ وتحدث الازدواجية (أو الثنائية) - في تقديره - حينما تحاول الدول المتخلفة استيراد نظام اقتصادي أو اجتماعي لدولة قد نجحت في تطبيق نموذج ما للتنمية ، متوهمة - أي الدول المتخلفة - أن مجرد نجاح النموذج في الدولة التي انبثق فيها وطبق لعلاج مشكلاتها كفيل وضامن بنجاحه إذا ما طبق فيها .

غير أن أفكار بويك - ومن تبعه لتبني ذات الفكرة وبخاصة « مينيت » - تتسم بتحيز واضح وشديد لما هو قائم في المجتمعات الغربية بصفة خاصة . وأن الأوضاع القائمة فيها هي الأفضل دائماً وما عداها هو غير السوى دائماً أيضاً .

ورغم وجود بعض جوانب الصحة في تلك الأفكار وبخاصة في تفسير ظاهرة التخلف ، إلا أن ذلك الوضع الثنائي (المزدوج) ليس أمراً لازماً وضرورياً ومحتماً ، وإنما يحدث فقط إذا لم تتنبه تلك الدول إلى الوضع السيء الذي تضع هي نفسها فيه .

أما البنيان الاجتماعي فهو متطلب حيوي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند صياغة أسلوب العمل الاجتماعي فهو يمثل الإطار الحقيقي الذي يجسد الأساليب المستخدمة لتنميته والحفاظ عليه . ويذهب بعض الباحثين إلى القول بأن كل المشكلات التي يعاني منها مجتمع ما إنما ترجع إلى طبيعة البناء الاجتماعي القائم من حيث مدى تأثيره - سلباً أو إيجاباً - على التعامل مع المتغيرات المجتمعية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . ويتحمس البعض الآخر لذلك « البناء » حين يتصوره بمثابة « المرآة الحقيقية » التي تعكس بوضوح

وصدق ما يقع في المجتمع من أحداث .

وتعاني معظم المجتمعات العربية من خلل في البناء الاجتماعي (الذي يذهب البعض إلى تحديده باعتباره ممثلاً للتركيب الاجتماعي للمجتمع من حيث : الحجم ، والتوزيع السكاني ، والكثافة فضلاً عن النظام الطبقي الذي يميزه وكذلك ما يرتبط بأدوار الأفراد ووظائفهم وشبكة العلاقات الاجتماعية فيما بينهم) ولا يبدو هذا الخلل في البنيان الاجتماعي ذاته وبين عناصره فحسب ، وإنما أيضاً بينه ككل من ناحية وبين بقية الجوانب المجتمعية من ناحية أخرى .

وأبرز ما تعاني منه المجتمعات العربية - من حيث هذا الجانب - يتمثل في الخلل الذي يصيب النظام الطبقي بها . ففي كل مجتمع منها يمكننا أن نميز بسهولة ووضوح بين طبقتين متباينتين : أقلية ضئيلة (لا تزيد في الغالب عن ٥٪ من إجمالي السكان) مستمتعة بكل مصادر الثروة في المجتمع ومسيطرة بالتالي ومستغلة لبقية أفراده . وأغلبية ساحقة (هي بقية النسبة) متدنية في مستواها المعيشي ، ولا يحقق معظمها الحد الأدنى والضروري للمعيشة الآدمية وبخاصة من حيث : الغذاء ، والملبس ، والمسكن ، والعلاقة القائمة بين هاتين الطبقتين تفصح عن نفسها - بطبيعة الحال - من خلال الهوة العميقة التي تفصلهما ، فالحوار الدائر بينهما يتحدد في ضوء سيطرة واستغلال من طبقة ، وقهر وتبعية من أخرى . وليس هناك من سبيل لتغيير طبيعة هذه العلاقة وبالتالي تعديل آليات الحوار وعناصره سوى الرغبة الحقيقية والصادقة من قبل الطبقتين معاً في تغيير هذه الأوضاع تحقيقاً للمصلحة المجتمعية الشاملة .

وقد أنبأتنا خبرات معظم الدول المتخلفة عموماً بأن اهتراء البناء الاجتماعي لديها كان سببه الرئيسي هو ذلك التفاوت الطبقي الشاسع للدرجة التي يرى معها بعض الباحثين أن الفوارق بين الطبقات بهذه المجتمعات تظهر وكأن هنالك عوالم مختلفة - متباينة تعيش في مجتمع واحد .

وهناك مؤشرات نستدل - استناداً إليها - على وجود ذلك التمايز الطبقي ، وبالتالي نتعرف - في ضوئها - على الخلل البين في البناء الاجتماعي القائم ومنها نذكر :

- أننا إذا تفحصنا الأوضاع الطبقية بالمجتمعات العربية عن قرب نكاد لا نلحظ وجود طبقة وسطى فهي أما عليا ، أو دنيا فقط . وغياب هذه الطبقة (أو ضآلتها المتناهية) يعني ببساطة أنه ليس هناك اتصال على وجه الاطلاق بين الطبقة التي تحتل القمة ، والأخرى التي ترزح في القاع . فلو كان هناك ثمة التقاء بينهما وتفاعل لكانت محصلة ذلك واضحة في تكون طبقة وسطى .

- أن الحراك Mobility بين الطبقات ضئيل للغاية بشكل لا يستطيع الفرد تمييزه (وبخاصة في الأزمنة القصيرة) فهناك أوضاع بذاتها تنتظر الفرد منذ ميلاده وتظل تلازمه حتى وفاته وهو غير قادر على تغييرها - كما تدعى هذه الفكرة - ويتمثل ذلك في : التعليم ، والعمل وحق الانتخاب والترشيح . . . إلخ .

- أن نسق القيم يصير متخلفاً عن استيعاب الأفكار والمبتكرات (وبخاصة التكنولوجية منها) . ويشجع أبناء طبقة الأقلية هذا التخلف بطبيعة الحال ، ويساندهم في ذلك ويؤازرهم نسبة أمية مرتفعة تتسم بها طبقة الأغلبية فضلاً عن انخفاض ذريع في مستويات معيشتهم ، وعدم الرغبة وعدم القدرة - في آن واحد - على المشاركة في أي نشاط جماعي .

أما المؤثرات الثقافية فهي وثيقة الصلة بالبنيان الاجتماعي القائم للدرجة التي يعتبرها البعض من مكوناته الرئيسية ، ومن ثم فهي تعد متطلباً رئيسياً من متطلبات العمل الاجتماعي إذ بدونها يستحيل فهم الإطار المجتمعي الذي يستخدم في نطاقه هذا الأسلوب .

إن أحداً لا ينكر ظاهرة اختلاف الثقافات وتنوعها ليس في عصرنا الحاضر فقط ، وإنما تمتد جذورها أيضاً إلى العصور البدائية حيث كانت وسائل الاتصال

أولية ، والجماعات البشرية تكاد تكون منعزلة بعضها عن بعض . ونعني بالثقافة هنا ذلك الكل المعقد الذي يشمل اللغة ، والنظم الاجتماعية ، وكل الأفكار التي تتجسد في الدين والفن والقيم الخلقية فضلاً عما تتضمنه من جانب مادي يتمثل في أساليب التعامل المادية في المجتمع . وطبيعي أن يختلف فهم الثقافة وتناولها - وفق ذلك المعنى - من مجتمع لآخر ، بل وفي داخل المجتمع الواحد من حقبة تاريخية لأخرى . وإذا تصورنا أن الجوار الجغرافي يؤدي وحده إلى التقارب الثقافي - كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية - فإننا نفاجأ بعدم مصداقية هذه المقولة على الدوام فهناك مجتمعات كثيرة متجاورة فيزيقياً ولكنها متباعدة ثقافياً ، كما أن نظمها السياسية متباينة ، فضلاً عن تفاوت أساليب التعامل المادية فيما بينها . ولذلك فإن التنوع الثقافي هو سمة مميزة للبلدان المتخلفة عموماً وإن كانت درجته تختلف من مجتمع لآخر . ففي بعض المناطق التي تعرضت - خلال قرون عديدة - لفترات طويلة من « الحكم المطلق أو الأعلى » Overlordship نلحظ ثقافاتها وقد صارت أكثر ثقلاً وتعقيداً من تلك المناطق التي كستها الثقافات المحلية - الشعبية . وتعد المنطقة العربية - الإسلامية أوضح نموذج على النمط الأول ، بينما تمثل بعض مجتمعات أفريقيا وأمريكا اللاتينية النمط الثاني .

وإذا كانت قضية « الانتماء » تلعب دوراً حيوياً في تشكيل المجتمعات واستقرار أبنائها بها ، فإنها تعد شديدة الأهمية عندما تصير محدداً رئيسياً لأساليب مجتمعية يعتبر العمل الاجتماعي أبرزها ، ولا نستطيع أن نفصل مسألة الانتماء هنا عن قضية أخرى لصيقة بها بل هي المعبرة عن مضمونها ومعناها ونقصد بها قضية « المشاركة » . فالانتماء لا معنى له في ذاته دون أن يتجسد في أنماط سلوكية مرئية ومستهدفة في ذات الوقت ، والمشاركة أحد هذه الأنماط التي يظهر فيها

وإذا كانت قضية « الانتماء » تلعب دوراً حيوياً في تشكيل المجتمعات واستقرار أبنائها بها ، فإنها تعد شديدة الأهمية عندما تصير محدداً رئيسياً لأساليب مجتمعية يعتبر العمل الاجتماعي أبرزها ، ولا نستطيع أن نفصل مسألة الانتماء

هنا عن قضية أخرى لصيقة بها بل هي المعبرة عن مضمونها ومعناها ونقصد بها قضية « المشاركة » . فالانتماء لا معنى له في ذاته دون أن يتجسد في أنماط سلوكية مرئية ومستهدفة في ذات الوقت ، والمشاركة أحد هذه الأنماط التي يظهر فيها الانتماء بشكل واضح وفعال .

غير أن الظاهرتين (الانتماء ، والمشاركة) ترتبطان باشتراطات « نظرية - منهجية » ينبغي توافرها ، « وظروف مجتمعية » - واقعية يستوجب الالتفات إليها عسى أن يتحقق من خلالها الهدف المجتمعي المقصود[١٤] .

ويشهد الواقع العربي تجاوباً واضحاً مع ظاهرتي : الانتماء ، والمشاركة ويبدو هذا التجاوب في مسائل أساسية يمكن اختصارها في ثلاث :

الأولى : إمكانية التكامل على المستويات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية بين المجتمعات العربية . ورغم ما يوجد من مشكلات حادة وقاسية أمام تحقيق أهداف كل مستوى من مستويات التكامل إلا أن ظاهرتي الانتماء ، والمشاركة تلعبان دوراً حيوياً في تجسيد هذه المستويات . غير أن الأمر يحتاج بصفة دائمة إلى تقوية ذلك الانتماء ، وتدعيم هذه المشاركة بوسائل عديدة ومتجددة .

الثانية : إزدياد ظاهرة انتقال العمالة في إطار عملية الهجرة المؤقتة بين المجتمعات العربية . ومع ما يقال بصدد هذه الظاهرة من أنها ضد الانتماء ، ومعوقة للمشاركة فإن النظرة المتعمقة لها تكشف أن العكس هو الصحيح تماماً بشرط أن تدرس آليات هذه الظاهرة في ضوء الظروف الكلية للمجتمعات العربية سواء ما يعاني منها من فائض في العمالة (وتزيد بالتالي حركة الهجرة منه) أو ما يتسم منها بعجز (وترتفع من ثم حركة الهجرة إليه) .

الثالثة : قيام المشروعات العربية المتكاملة سواء اتخذت شكلاً استراتيجياً - عسكرياً ، أو نمطاً اقتصادياً ، أو إطاراً اجتماعياً - ثقافياً .

ويشترط هنا أن يكون محققاً للفائدة بالنسبة لكافة المجتمعات المساهمة فيه وذلك حتى تتحقق أعلى درجة من المشاركة .

ومن الطبيعي أن مسألة تكامل المشروعات العربية تزيد من ظاهرة الانتماء بصورتيه : الوطني ، والقومي وذلك على أساس أن وجود مثل تلك المشروعات يعمق ارتباط الفرد بمجتمعه المحلي أولاً ، والقومي ثانياً ويؤدي إلى استقراره به .

أما المتطلب الأساسي السابع والأخير للعمل الاجتماعي العربي المشترك فيبدو في قضية « الوعي » . ونقصد به هنا المعنى الشامل والكلي للمصطلح والذي يتحدد في إدراك الفرد للظروف المجتمعية المحيطة به ، واستعداده للمشاركة في تغيير هذه الظروف للأفضل والأكثر ملاءمة .

وللوعي أنماطه المتباينة ، ومستوياته المتعددة ، ونتائجه المتفاوتة . وبصرف النظر عن تفصيلات هذه العناصر فإن ما يهمنا في ذلك هو الإشارة إلى خطورة تدني الوعي - بالمفهوم السابق - بالمجتمعات العربية وما ينجم عن ذلك من تدهور في كافة الأوضاع سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية - ثقافية . ولا شك أن لظاهرة الأمية المتفشية في كل البلدان العربية (والتي تصل نسبتها المتوسطة إلى حوالي الثمانين في المائة من السكان) تأثير خطير على تدني مستوى الوعي بكافة أنماطه وصوره . وبالإضافة إلى ذلك لعبت عوامل أخرى أدواراً أساسية في تدهور مستوى الوعي لعل أهمها : الأوضاع السياسية المهترأة ، والظروف الاقتصادية المتدنية ، والأحوال الاجتماعية المتخلخلة ، والأطر الثقافية المغتربة .

خامساً : الاسهامات المطلوبة من البلدان العربية لتحقيق عمل اجتماعي عربي فعّال :

إذا كانت العناصر الرئيسية التي طرحت في هذه الورقة البحثية الموجزة قد

أبانت بعض الآليات المطلوبة للعمل الاجتماعي العربي المشترك ، فإنها بلا شك تحتاج إلى تدعيمها بجانب عملي يتبدى في الرؤية المستقبلية لما ينبغي أن يكون عليه العمل الاجتماعي العربي المشترك .

ولا شك أن البلدان العربية قادرة - إذا أرادت - على صياغة تصور عربي متكامل تجاه أي صورة من صور العمل العربي المشترك : اجتماعياً كان ، أو اقتصادياً ، أو سياسياً ، هي فقط تحتاج إلى بصيرة نافذة ، وتنسيق ، وتكامل بالشكل الذي يؤدي بها إلى إخراج تصور واقعي - محلي (وليس مغتر باً) فضلاً عن ضمان فعاليته في تحقيق الأغراض التي يكون قد وضع من أجلها .

ورغم التوجهات المختلفة - والتي تصل أحياناً إلى حد التناقض - بين البلدان العربية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، فإن توحد هدف هذه البلدان في التوصل إلى صياغة شاملة للعمل العربي سيظل أملاً غير بعيد المنال يراود أصحاب النوايا الصادقة ، والجهود المخلصة[١٥] .

وغنى عن البيان أن العمل العربي يشمل كل الجهود والأنشطة التي يمكن لها أن تؤدي إلى التصدي للمشكلات المجتمعية الكبرى التي تواجه كل مجتمع عربي من ناحية ، والمجتمع العربي الكلي من ناحية أخرى .

وإذا كان العمل الاجتماعي العربي هو محور اهتمامنا في هذه الدراسة فإن الاسهامات التي يمكن أن تقدمها المجتمعات العربية في هذا الشأن مرهونة ببعض الاعتبارات التي ينبغي أن نسعى إلىَ دراستها بشكل متعمق ومحاولة وضعها موضع التنفيذ الفعلي .

ولعل أول هذه الاعتبارات يتمثل في ضرورة الاتفاق على الحدود الدنيا من المتطلبات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية - الثقافية وذلك على النحو التالي :

- بالنسبة للمتطلبات السياسية لوحظ أن القيادة السياسية في المجتمعات العربية عموماً تتدخل بصورة مباشرة وواضحة في شئون التنمية والأنشطة المجتمعية عموماً . ومن ثم فإن هناك شروطاً ينبغي الالتزام بها حتى تتحقق الشرعية السياسية لأسلوب العمل الاجتماعي بين البلدان العربية ومن أهمها : فعّالية المؤسسات السياسية (وليس مجرد وجودها) في تحقيق أهداف العمل الاجتماعي ، وقوة درجة المشاركة السياسية حتى يتمكن أفراد المجتمع من ممارسة أدوارهم بفعّالية أكثر ، فضلاً عن جماعية اتخاذ القرار (وليس فرديته) كي يكون معبراً عن احتياجات الأغلبية ، ووجود القدوة السياسية الطيبة .

- أما المتطلبات الاقتصادية فتظهر بوضوح عندما تحدث مقابلة بين الاحتياجات ، والقيود الاقتصادية التي تواجه كل بلد على حدة ، والتي تجابه بالتالي المجتمع العربي ككل .

وتتحدد المتطلبات الاقتصادية لأسلوب العمل الاجتماعي اعتماداً على نوعية المشكلات المادية التي يعانيها كل بلد عربي فهناك مثلاً مشكلة نقص الموارد بالنسبة للسكان ، وهناك الخلل في توزيع الموارد على الحيز المتاح كما أننا نلحظ بعض المجتمعات وقد عانى من سوء ترشيد تلك الموارد ، فضلاً عن بروز ظواهر فائض العمالة أو العجز فيها ، وحجم الصادرات ونوعياتها . . . إلخ .

- وفيما يتعلق بالمتطلبات الاجتماعية - الثقافية ودورها الحيوي في صياغة أسلوب جيد للعمل الاجتماعي العربي ينبغي الالتفات إلى أمور شتى من بينها نذكر : الأوضاع الطبقية الراهنة في كل مجتمع عربي والتي تكشف بوضوح عن علاقات السيطرة والاستغلال والتبعية من جانب طبقة معينة تجاه الطبقات الأخرى (وهي الأغلبية) بحيث نسعى جاهدين إلى استبدالها بعلاقات جديدة تتسم بالتحرر والعدالة والمساواة .

ويمكننا أن نستنتج ببساطة طبيعة الاتجاهات التي تشخص كل طبقة على

حدة من جانب ، وتلك التي تنمو بين الطبقات بعضها البعض من جانب آخر . فأما الاتجاهات التي سادت بين فئات كل طبقة على حدة فكانت - بطبيعة الحال - متسقة مع المصلحة المشتركة التي توحد فيما بينها ومرتبطة بالهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كلى طبقة ، ومن اللافت أن هذا الهدف كان أكثر وضوحاً بين الطبقات المتميزة[١٦] .

وفيما يتعلق بالاتجاهات السائدة بين الطبقات فقد تمثلت في نوع من الاحتقار ، والتسلط في آن واحد من جانب طبقة الأقلية تجاه الطبقات الأخرى (المتوسطة والفقيرة) . كما أن الخوف ، والبغض ، والكراهية كان من جانب تلك الطبقات تجاه الأقلية المتسلطة .

وما من شك في أن هذه النوعية من العلاقات لابد أن تدرس جيداً حتى يمكن التعرف على اتجاهاتها ودرجة تأثيرها ، ونتائجها على الأنشطة المجتمعية بعامة ، وعلى أسلوب العمل الاجتماعي بخاصة .

ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى التعرف على أنساق القيم السائدة سواء اتخذت إطاراً اجتماعياً أو ثقافياً حتى يمكن تدعيم الإيجابي منها ، ومناهضة السلبي منها أو تطويره .

أما الاعتبار الثاني الذي يوضح الاسهامات المطلوبة من البلدان العربية بالنسبة لقضية العمل الاجتماعي فيتبدى في تحديد الأجهزة المؤسسية المسئولة عن هذه المسألة . ونقصد بالأجهزة المؤسسية هنا كل الأشكال الرسمية للإدارة بالدولة في المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية على حد سواء . ولهذه المؤسسات دور واضح ومحدد يرسم لها في ضوء أهدافها ، وتسعى إلى انجازها في زمن معلوم حتى إذا تحققت أهداف كل قطاع مؤسسي - مع افتراض التكامل فيما بينها - كان في ذلك تحقيق للأهداف المجتمعية الشاملة .

أما إذا حاولنا أن نستبين هذا الوضع في البلدان العربية فإننا واجدون

مؤسسات عديدة في كل مجال مجتمعي . غير أننا إذا سعينا إلى تحليل مستهدفاتها فإننا نكتشف إما : أنها متفائلة بل ومسرفة في التفاؤل أحياناً (لم تضع في اعتبارها بدقة عنصري : المورد ، والزمن) بحيث لا نلحظ لها انجازات ملموسة في النهاية ، أو أنها سريعة التغيير (ليس فقط في مسمياتها ، وإنما في أهدافها أيضاً) ويتمثل ذلك فيما يتبع من سياسات تسمى أحياناً بالاستقلال أو الانفصال ، وأحياناً أخرى بالأدماج أو الضم ، ناهيك عن التغيير المستمر والسريع بين أولئك المشرفين على تلك المؤسسات مع ما ينجم عن ذلك من خلل وإرباك شديدين . . . أو قد تجمع المؤسسة بين المظهرين معاً . وتنسحب هذه الأوضاع على كافة المؤسسات السائدة فردية كانت أو جماعية فهي إفراز طبيعي للمجتمع وتتأثر بكل الظروف المجتمعية المحيطة[١٧] .

ويبدو أن اهتراء بعض الأجهزة المؤسسية المسئولة عن انجاز مستهدفات العمل الاجتماعي بالبلدان العربية يرجع إلى طبيعة الأنساق المجتمعية السائدة بهذه البلدان . فالإزدواجية التي يعاني منها كل مجتمع عربي تقريباً بين أنساقه المختلفة (وبخاصة بين النسق الاقتصادي وغيره من الأنساق) ظاهرة مؤثرة على كل عناصر البنيان الاجتماعي والاقتصادي السائد حيث تؤدى إلى الانفصام شبه الكامل بين النسق القيمي المميز للمجتمع ، وعناصر النمو المادي القائم (وبخاصة في مجالات التطور التكنولوجي) .

ويبدو أن حالة الإزدواجية لم تكن وحدها المسئولة عن تدهور مثل تلك الأجهزة المؤسسية وإنما ارتبطت بها عوامل أخرى ومسببات مثل : ضعف الموارد المادية في بعض المجتمعات ، وتوافرها بدون ترشيد في البعض الآخر ، والاستهلاك الترفي غير المرشد في جانب مقابل تدني مستويات المعيشة للدرجة التي لا تصل أحياناً إلى تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الحيوية للإنسان في جانب آخر . فضلاً عن الانفتاح المطلق أحياناً على العالم الخارجي دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير حقيقي وملموس في أنساق القيم السائدة بحيث تصير في

بعض المجتمعات من المعوقات الأساسية للتطور .

غير أن هذه الصورة القائمة لا ينبغي أن تظل هكذا - وبخاصة ونحن نتصور هنا الاسهامات التي يمكن أن تقدمها البلدان العربية في مجال العمل الاجتماعي - فالأجهزة المؤسسية في ذلك المجال مسئولة بصفة رئيسية عن حركة المجتمع بفعالية أكبر ، كما أنه يعول عليها مهمة التنسيق بين مجالات الأنشطة المختلفة تحقيقاً للأهداف المجتمعية الكبرى .

ومما لا شك فيه أن نجاح كل بلد عربي على حده في بناء مؤسساته وصياغة أهدافها يؤدي إلى تحقيق ذات النجاح على المستوى العربي ككل .

ولعل المعالجة السابقة لموضوعات العمل الاجتماعي وقضاياه قد أكدت عدة حقائق من بينها أن مضمون فكرة العمل الاجتماعي يتبدى من خلال مجموعة عوامل عديدة متشابكة ومعقدة إذ تلعب الجوانب الاقتصادية دوراً بالغ الحيوية جنباً إلى جنب مع الجوانب السياسية والثقافية ، وكل هذه المتغيرات تساهم في تشكيل الجوانب الاجتماعية لأسلوب العمل الاجتماعي .

ويبدو أن المشروعات « الاجتماعية - الاقتصادية » قد أصبحت اليوم هي الإطار الصحيح الذي يجسد فكرة العمل الاجتماعي أفضل تجسيد حيث صار التداخل بين المجالات الاجتماعية والاقتصادية في أي مشروع مجتمعي من الأمور المسلم بها . ومن ثم لم يعد المشروع - أي مشروع - ذى طبيعة اقتصادية بحتة ، أو يتسم بخصائص اجتماعية صرفة وإنما صار الدمج بين الاثنتين من المسائل المفيدة والهامة لتطوير أي مجتمع .

وقد نشطت « دراسات الجدوى » Feasibility Studies مؤخراً (وتركز هذا النشاط في المجال الاقتصادي أكثر من غيره) فتهتم هذه الدراسات بحساب التكلفة والمنفعة التي ترتبط بأي مشروع وكان القطاع الاقتصادي بطبيعة الحال هو أسبق القطاعات تطبيقاً لهذه الدراسات وإفادة منها حيث أن متغيراته الكمية التي

يتعامل من خلالها تتيح له الفرصة لاجرائها والقيام بها .

غير أن المشروعات « الاجتماعية - الاقتصادية » يمكن لها أن تفيد أيضاً من دراسات الجدوى وذلك إذا ما درس كل مشروع منها على حده وبالتفصيل ، وحاول الدارس له أن يستخرج نوعية المتغيرات الأساسية والفرعية المشتركة في تكوينه ، ومن ثم يحدد نصيب كل متغير وحجم اسهامه في بناء المشروع ككل بحيث ينتهي ذلك كله إلى التوصية بأهمية المشروع (أو عدم أهميته) وتحديد مدى فعّاليته في التصدي للمشكلة التي من أجلها اقترح .

وإذا ما رجعنا إلى الواقع العربي في هذا الصدد لألفينا أن الاعتماد على مثل تلك الدراسات قد نشط بشكل ملحوظ في القطاع الاقتصادي فقط ، فهو لا يزال يحبو في المجال الاجتماعي ولا يخرج عن كونه مجموعة من المحاولات الأولية التجريبية التي لم ترق بعد إلى مستوى التطبيق العملي .

ولما كان المجال الاجتماعي ينتمي بصفة رئيسية إلى البنيان الاجتماعي للمجتمع فإنه لابد من دراسة عناصر هذا البنيان ومقوماته ، فضلاً عن ضرورة تحليل ركائز القطاع الاجتماعي الذي يتمثل أساساً في الخدمات الاجتماعية (كالتعليم ، والصحة ، والإسكان . . . إلخ) .

ويمكن اقتراح خطوتين أساسيتين ينبغي على المجتمع أن يسير على هديهما إذا ما استهدف إقامة مشروعات اجتماعية تنموية[١٨] :

الأولى : توفير أكبر قدر من البيانات الخاصة بالبنيان الاجتماعي للمجتمع مثل : السكان وتوزيعهم وكثافتهم وخصائصهم وكذلك أنساق قيمهم ، وعاداتهم ، وتقاليدهم ، وأنماط سلوكهم بعامة . فضلاً عن أهمية تفصيل هذه البيانات وتصنيفها طبقاً لموضوعات اجتماعية أساسية مثل : الطبقات ، والحراك ، والتكيف ، والانحراف . . . إلخ .

الثانية : محاولة إيجاد (أو ابتكار) طرق جديدة لقياس العائد من الخدمات الاجتماعية مثل : التعليم ، والصحة ، والإسكان . . . إلخ . وترتبط بهذه الخطوة عملية قياس التكلفة المنفقة على توفير الخدمة والتي في تكاملها مع عملية قياس العائد (أو المنفعة) يمكن التوصل إلى تحليل « التكلفة - والعائد » وهو الهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه الدراسات في مجال الخدمات الاجتماعية[١٩] .

وإذا كان المجتمع العربي يسعى بعامة إلى توجيه التغيرات السسيواقتصادية في الأبنية الاجتماعية والهياكل الاقتصادية القائمة فإن ذلك يتطلب اقتراح مجموعة من الأساليب العلمية - التطبيقية التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف . ويعد أسلوب « العمل الاجتماعي » أحد هذه الأساليب الفعّالة إذا ما استخدم أولاً بفهم كامل وقناعة بأهميته ، واعتمد - ثانياً - على دراسات واقعية جادة تكشف الأبعاد الحقيقية للمجتمع ، وطبق أخيراً بوعي للتصدي للمشكلات التي يعاني منها المجتمع وتحد من فعّاليته في تحقيق أهدافه الشاملة .

خـاتـمـة

يبدو أن تناول أية قضية اجتماعية بالدراسة والبحث أمر لا ينتهي بمجرد وضع تصور أولي يجمع بين شتات أفكار متناثرة ، وإنما تتطلب المسألة متابعة دراسة تلك القضية (أو غيرها) متابعة موضوعية تكشف عن القضايا الأخرى الفرعية التي أفرزتها ، وانبثقت عنها .

والعمل الاجتماعي نموذج مثالي لهذه النوعية من القضايا الرئيسية فتأثيرها شامل وينسحب على مسائل أخرى عديدة ، ومن ثم فإن هذه القضية - أي العمل الاجتماعي - تحتاج إلى الفهم الحقيقي لأبعادها المجتمعية الشاملة ، وتتطلب التحليل الواعي لآلياتها وعناصرها الفاعلة ، وتستلزم بالتالي تفسير النتائج المترتبة عليها[٢٠] . ولا ريب أن الفهم ، والتحليل ، والتفسير عمليات تستوجب توافر شروط مبدئية في دراستها لعل أهمها : التناول الشامل لفكرة العمل الاجتماعي ، والتحليل متفاعل الأنساق لمكوناتها ، والرؤية المستقبلية لها .

وإذا ما تناولنا فكرة العمل الاجتماعي على المستوى التطبيقي في البلدان العربية لاتضح - كما سبقت الإشارة - حجم ما يعول على استخدام هذا الأسلوب وأهميته في تطوير المجتمعات . ذلك أنه أسلوب يصل ما بين الفرد والمجتمع فيحقق درجة عالية من الانتماء ، كما أنه يدفع بالفرد إلى بذل مزيد من المشاركة تحقيقاً للأهداف المجتمعية الشاملة .

ولا ريب أن أسلوب العمل الاجتماعي يمكن أن يحقق أغراضه بفعّالية أكبر في تنمية المجتمعات العربية إذا ما طبق في ضوء بعض الاعتبارات[٢١] .

أولها : أن يدرس هذا الأسلوب على المستوى المحلي أولاً حتى إذا ما تأكدت فعّاليته وجدواه ، وعدلت عناصره وآلياته يمكن أن ينتقل بالتطبيق على المستوى العربي الشامل . ومن الطبيعي أن يكون هناك اتصال وثيق بين المستويين بالصورة التي تثري الأسلوب ذاته .

ثانيها : أن مسألة التكامل بين البلدان العربية يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في تدعيم أسلوب العمل الاجتماعي وذلك على اعتبار أن الجوانب الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية متفاعلة مع بعضها البعض من جانب ، ومحققة - إذا ما أخذت في الاعتبار - درجة عالية من التكامل .

ثالثها : أن تطوير أساليب العمل الاجتماعي بالمجتمعات العربية مستقبلاً أمر مرهون بمدى قناعة هذه المجتمعات بتلك الأساليب ، وبحجم الجهد المبذول لإخراجها إلى حيز التنفيذ الفعلي ، وبنوعية المشكلات التي تسهم أساليب العمل الاجتماعي في علاجها والتصدي لها .

ملاحظـات ، ومراجـع

(١) من أمثلة هذه الدراسات يمكننا الإشارة إلى :

- « ندوة التغيير الاجتماعي في الوطن العربي » (تنظيم وتحرير د . كامل أبو جابر) مجلة العلوم الاجتماعية العدد الأول السنة السابعة ، جامعة الكويت ، أبريل ١٩٧٩ .

(٢) درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة - بطريقة علمية ورسمية - بهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٠ ، وكانت الخطة الخمسية الهندية قد لفتت الأنظار إليها (وبخاصة الأساليب التي اتبعت فيها) منذ عام ١٩٥١ . وفي يناير ١٩٥٥ قدمت سكرتارية الأمم المتحدة تقريراً هاماً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع « التقدم الاجتماعي عن طريق التنمية الاجتماعية » وفي هذا الصدد نحيل القارئ للمصدر التالي :

- U.N.; « Social Progress Through Social Development », EIGN 5, 303 Rev., 1955.

(٣) راجع في هذا الشأن :

- محيي الدين صابر ، « قواعد التنمية الاجتماعية » مجلة تنمية المجتمع ، العدد الثاني ، المجلد العاشر ، سرس الليان ١٩٦٣ - ص ٦٨ .

(٤) لمناقشة تفصيلية لهذه الفكرة راجع :

- إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، « أنماط السلوك الاجتماعي وعلاقتها باستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ، بحث منشور بمجلد استراتيجية التنمية في مصر ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين (القاهرة : مارس ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٤ .

(٥) يمكن تفصيل هذه النقطة بالمصدر التالي :

- هاربيسون ف . ، مايرز ت . ، « التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي : استراتيجيات تنمية الموارد البشرية » ، (ترجمة إبراهيم حافظ) ، النهضة المصرية ، ١٩٦٦ .

(٦) راجع هذه المسألة تفصيلاً بالمصدر التالي :

- Mayer,A.; « Pilot Project of India », California Univerisity Press, 1968.

(٧) لمزيد من التفصيلات في هذه القضية راجع المصدر التالي :
- سعد الدين ابراهيم « النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية » ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٥٧ وما بعدها .

(٨) المصدر : كتاب الاحصاء السنوي للأمم المتحدة ١٩٧٤/٧٣ ص ١٢٧ - ١٥٠ ، إسحق القطب ، اتجاهات التحضر في الوطن العربي ، دراسة ضمن الجزء الأول من مجلد التحضر في الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٧ .

(٩) تعتمد كل الدراسات والبحوث التي تجري في نطاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والمنظمات الفرعية لها على هذا التعريف .

(١٠) راجع هذا التعريف وتفصيلاته بالمصدر التالي :
- محمود الكردي ، « التخلف ومشكلات المجتمع المصري » ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٤٢٥ .

(١١) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة راجع المصدر التالي :
- أحمد زايد ، « البناء السياسي في الريف المصري : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة » ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ص ٢٠٦ - ٢١٢ .

(١٢) راجع في هذه النقطة المرجع التالي :
— Coleman, J. and Others (eds.); « The Politics of Developing Areas », Princeton Press, 1966.

(١٣) عانت كثير من الدول في أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية من مثل تلك الأوضاع السياسية المتردية وانتهت بها إلى تقسيم مجتمعاتها إلى دويلات صغيرة ومفتتة يجاور بعضها بعضاً (رغم أنها تحمل في طياتها عناصر وحدتها وتكاملها) . وقد لعبت القوى الاستعمارية - ولم تزل - دوراً خطيراً في اذكاء الفتن بين تلك الشعوب الأمر الذي عجل بتقسيمها حتى يسهل عليها اخضاعها لسيطرتها .

(١٤) لمزيد من التفصيلات في هاتين القضيتين راجع المصدر التالي :
- سعد الدين إبراهيم ، « اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة » (دراسة ميدانية) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ .

(١٥) راجع هذه المسألة بالمصدر التالي :

- رغيد الصلح ، « التضامن العربي خطوة على طريق الوحدة ، أم بديل عنها ؟ » دراسات عربية : السنة الحادية عشرة ، العدد ٦ ، إبريل ١٩٧٥ .

(١٦) لتفصيلات هذه القضية راجع ما يلي :

- سعد الدين إبراهيم ، « العرب والمسألة القومية » ، دراسات عربية : السنة السادسة ، العدد ٩ ، يوليه ١٩٧٠ .

(١٧) راجع في هذه النقطة المصدر التالي :

Halpern, M.; « The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, » Rand Princeton, 1963.

(١٨) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع ما يلي :

- وفيق أشرف حسونه ، « التخطيط للتنمية الاجتماعية في العالم العربي » ورقة مقدمة إلى مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية العرب ، الجامعة العربية ، القاهرة ، مارس ١٩٧١ .

(١٩) راجع هذه النقطة بالمصدر التالي :

- محمود الكردي ، « التخطيط للتنمية الاجتماعية : دراسة لتجربة التخطيط الأقليمي في أسوان » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٢٠) لتفصيلات هذا الجانب راجع :

- « أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي » ، ندوة أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي جمعية الخريجين الكويتية ، جامعة الكويت ٧ - ١٢/٤/١٩٧٤ .

(٢١) راجع في هذه المسألة ما يلي :

- مسارع الراوي ، « العمل التربوي العربي المشترك ودور المنظمات العربية » ، المستقبل العربي ، السنة الثانية ، العدد ٨ ، يوليه ١٩٧٩ .